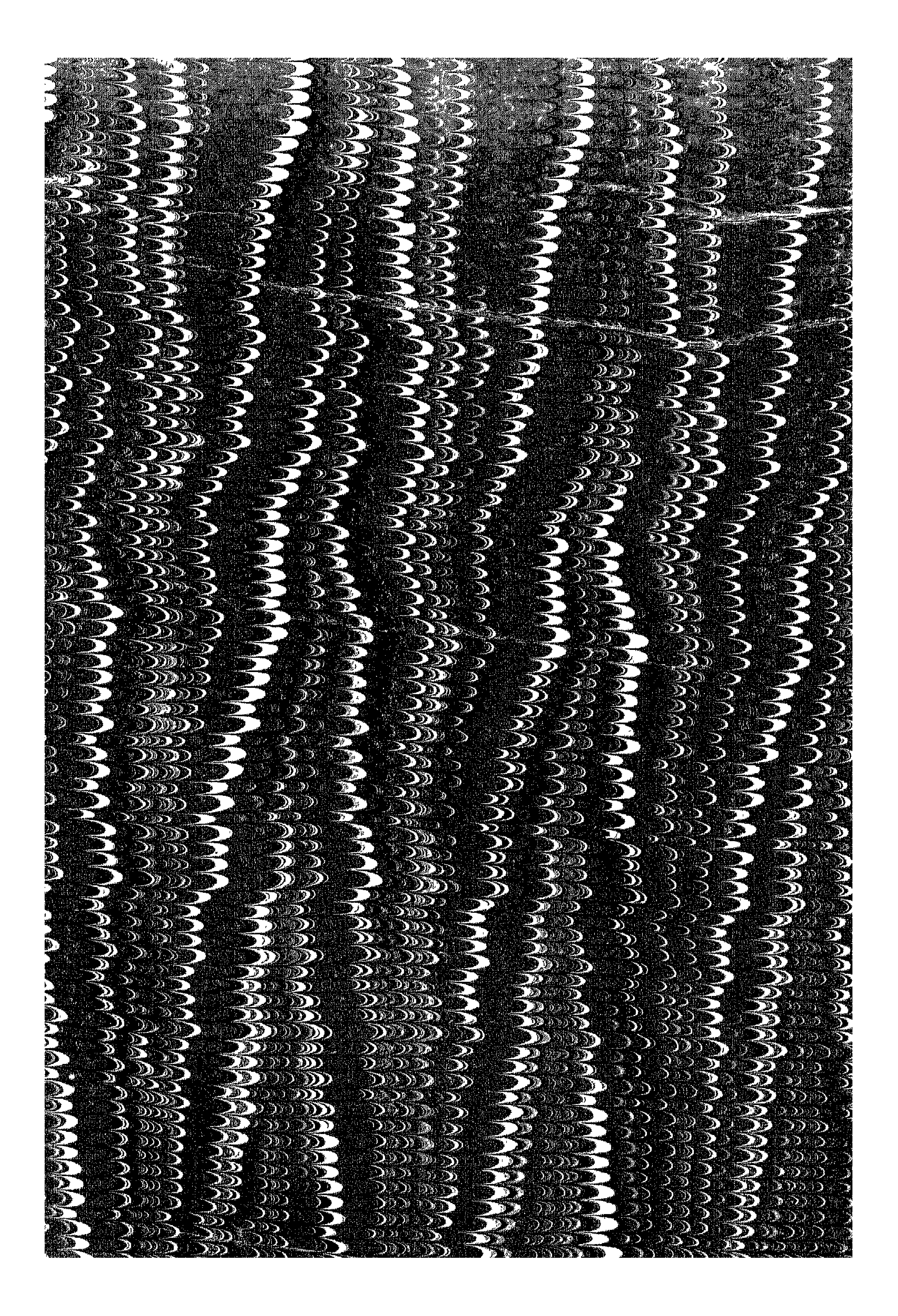







بسم الله الرحمن الرحيم

(وبه استعين)



سنة ١٣٤١ - ١٩٢٢

اهداء الرسالة

الى ارواح شهداء الوطنية. والى كل من يعرف من الاحياء لمصر حقها عليه . ويهبها كل قوة يملكها من روح ومال ومجهود عقلى فى سبيل استقلالها . أهدي رسالتي

الكاتب



اقدم رسالتي للناس. كثمرة لمجهود فردي . وكأثر لعقيدة سياسية . وكذكر لعهد من عهود قضية مصر المقدسة

ان الذى يكتب فى مثل موضوعات هذه الرسالة مثله كمثل من يمشى على الاشواك . لا يسلم من الوخز مهما احترس . ومهما ماشى الحقيقه وانصف التاريخ

ذلك لان للعاطفه الحزبية حرما من خرج عن دائرته استوجب فى حكمها التقريع وصارم العقاب . هذا حكم العاطفة وتلك سنتها .

الخروج عن دائرة العاطفة الى دائرة العقل قد تبرره الظروف. وتستوجبه الاحوال. وما بررته الظروف واستوجبته الاحوال لا يستحق صاحبه شيئا من التقريع ولا من التجريح في نظر العقل الذى لا يعرف غير الواقع . وغير المنطق السليم وغير قوة الحق في ذاته مجردا عن كل سياج يحوطه من العاطفة الحزبية . على هذا اقدمت بشجاعة على كتابة هذه الرسالة

كتبتها وانا اعلم مكانها من الحقيقة والصدق . وسيعلم ذلك كل من قرأها بروية وبلا تحيز . ولكنى لا اعلم ماذا يكون

تصيبها من القبول النفسي وسط هذه النزعات المتضاربة . فقد يمدحها قوم وقد يذم اخراجها للناس في هذه الآونة آخرون

ان الذين يذمون والذين يمدحون لايترك ذمهم ومدحهم في نفسي اثرا. فقد علمتنا روح هذه الايام ان الذم والمدح عرضان لا قانون لهما . فانهما تابعان لنزعات حزبية عاطفية لم تقم بعد علي انظمة ثابتة ولا دعائم باقية. فكل يدعى لنفسه الحق . وكل يقصر الامانة على شخصه . وكل يقول من ترك حزبي كان من الخارجين .

اكتبها للحق ليس غير . واذا كانت مماشاة ماأعتقده حقا في ذاته تعد من سقطات هذا العهد عند بعض الاخوان. فاني متحمل بشجاعة كل مايقال من هذه الناحية . ناحية العاطفة الصرفة . أحمله ثمنا للجهر بما هو حق عندي . اذا كان لا بد لقول الحق في بعض الازمنة من ثمن

ان الذي لا يعرف لنفسه الان من عمل الا تجريح من شاء والثناء علي من شاء اسأل الله له الهداية العملية النافعة لعهد نحن مقبلون عليه ولم نتخذ له من حاجه عدة. ولم نقدم له من تطرفنا القوال عملا ناضجا .

لم نقدم بين يدي نجوانا شيئا اذا ماجد الجد في دورة فلك الحياة الجادة . التي تجعل المستحيل اليوم ممكننا غدا . والتي تزن

الوطنية بالميزان الصادق . فاما الزبد فيذهب جفاء واما ماينفع الناس فيمكث في الارض

* * *

ايها الاخ اراك ستجمع كل مجهودك فى بعثرة القول يمينا وشمالا في سبب كتابة رسالة كهذه. ولكنى من الآن اشفق عليك وادلك علي ماانت به تعب

اراك تعلم أثر العقيدة في النفس . انها تنطق صاحبها قسرا ولو لم يرد . علي هذا التاثير الذي لا يد لي فيه كتبت رسالتى . وقبلها كتبت مقالاتي . وأظنك امام احترام العقيدة لا يدركك الشك . ولا يأخذك القول بلا دليل علي حكمه . والا فاذا استبحت لنفسك بعد ذلك تحقير عقائد الناس فاعلم انك تصفر بعملك هذا عقيدة نفسك قبل ان تنال من عقائدهم شيئا

لم يكن للكاتب أن يسكت فى موضع القول. ولقد ابلينا فى انجاح قضيتنا المقدسة مااستطعناه من البلاء . إلى ان صدمنا بتعطيل جريدة المنبر . فسكتنا ردحا من الزمن . لالشيء سوي ان وجه السياسه لم يكن قد تغير . وان جوها كان لا يزال مظلما

جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فكنت من الذين فهموا أن فيه تغيير المركز مصر السياسى . وانه خطوة موفقة جرئية من ثروت باشا. قد تكون هي الاولي فى سبيل الحل العملى الذي

ترجوه مصر . ثم قد يبطيء التمام بعدها قليلا .

اخذنا نكتب بعد هذا التصريح . سائرين بالقول في حدوده مستبقين الود ، محتفظين بالصداقه ؛ عاكفين على تمجيد ابطالنا . ولكن سلوك ذلك لم يغن عن نقدنا شيئا نقدا مصدره الهوي العاطفي لكل من وسع قليلا دائرة بحثه وتفكيره

اذا أعار الانسان كل مايقال ان صدقا وان كذبا ـ جانبا من الاهتمام فأولى به ان لا يشتغل بالمسائل العامة . فارضاء الجميع كان دائما وفي كل عصر غاية لاتدرك . غير اني لم اهمل نقد الناقدين إذا وقع تمام الاهمال ، ويكفيني ان وهبت من الآن عذراً واسعا لاصحابه. لاني أقدر ماهم به مأخوذون . ومقدارأثر ذلك في تفكيرهم وحكمهم على الاشياء

* * *

لم نغير سلوكنا الكتابي العام. واتحدى كل من يخرج للناس من رسالتي هذه أو من مقالاتي في وادي النيل والمنبر سابقا وفي الاهرام لاحقا أي مطعن شخصي خصصت به انسانا كائنا ما كان مذهبه السياسي انه يكون أعرف مني بأدب الكاتب . وأرجو أن أجده

هذه سبيلي في كل ما أكتب . لا أعرف الا غرضا واحداً هو القضية العامة المقدسة . ابدي فيها ما يعن لي من الآراء .

وذلك واجب كل كاتب فى بيئة كالبيئة المصرية .

لا جديد علي الان في النزعة الكتابية . ولكن خيل الي بعض الاخوان أني خرجت من رحمة الوطنية الى جحيم الزندقة والالحاد . هذا ظن وبعض الظن اثم .

* * *

انه ليحزنني ان ارى المذهب السياسى لكثيرين عندنا هو الشدة والتخاصم والتنابذ بالالقاب الشيء الذي وسع مسافة الخلاف الحاد بين ابناء الوطن الواحد . وما بهذا تخدم القضية المصرية . فهل بعد هذه التجارب القاسية من الحاكم والمحكوم معا نرى وجه الاتحاد الباسم الثغر الجميل الطلعة مرة أخرى ؟ ارجو الرجاء كله ان يكون يومه قريبا

كلمة مجملة
في عهود ثلاث

اذا نحن قلنا بتعدد العهود والازمنة، في قضية الاستقلال، المقدسة، من يوم ان جدجدها، فليس ذلك لخلاف بين رجال مصر النابهين في جوهر المطلب الاسمي، من حيث التشدد واللين او التطرف والاعتدال. فلم نر فيهم جميعا الا غيرة على حقوق البلاد. وتسابقا أمام ضمائرهم وأمام الرأي العام في ميدان العمل الناهض. ولكن ذلك التعدد يرجع الي تعدد الرجال الذين حمل كل منهم قضية البلاد على كاهله ردحا من الزمن. فكان لكل واحد منهم وجود سياسى خاص يخالف وجود زملائه بعض الشيء.

رأيت ان أرجع هذه العهود السياسية الى ثلاثة

(١) عهد النهضة المصرية.

(٢) عهد المفاوضة الرسمية

(٣) عهد السيادة والغاء الحماية

ولا أدرى ماذا يجد بعد ذلك من جديد. ولا ماستلده الايام من أحوال قابلة. فعلم ذلك للمستقبل المحجب وحده

١ ـ عهد النهضة المصرية

يقف القلب خاشعا والفؤاد خاضعا امام عظمة هذا العهد الذهبي المقدس. عهد النهضة الشعبية . والنبالة المصرية . والكبرياء القومى . هذه الدعامات الخالدة فى حياة الشعوب الناهضة هي التي تجلت روحها الفياضة فى مصر فى ذلك العهد الذى تمخض عنه شهر مارس سنة ١٩١٩

في هذا العهد مزقت مصر الحجب والاستار التى هي من نسيج القوة والاقوياء . منذ أخذت الدسائس الاستعمارية تجري في وادى النيل . دون حائل من عين يقظة مصرية . أو مانع من غيرة وطنية . فقد ابتلي رجال مصر فى الازمنة الماضية بمحنة الترامى على اقدام الوظائف حتى ينالوها . وبخاصة دسوت الوزارة . الشيء الذى كان يدفع له من مصالح هذا البلد المبتئس الثمن الباهظ حتى ثبت الاحتلال وتقوي . ولا يزال ما كتبه لورد ملنر فى تقريره خاصا بوظائف هذا العهد صحيفة خزي وعار في تاريخ هؤلاء الغابرين

فى لحظة واحدة جاش فيها صدر مصر بالآمانى بينما الغاصب يحاول دفنها فيه ـ كسرت مصر حواجز الاستعباد . واذا بها امام من كانوا لا يقدرونها قدرها دولة فتية مكتملة

تطلب النهوض منها التضحية . فتقدمت اليها طائفة مختارة بأرواحها وأموالها . وهي زينة الحياة الدنيا . وماذا تنفع الزينة والضمير معذب والفؤاد معنى ، انها لحقيرة فى سبيل الحرية جدا .

ذلك العهد هو أقدس العهود الثلاثة . لانه عهد الفكرة والعقيدة والثورة . وثلاثة هذه الاشياء أخرجت أمة من الظلمات الى النور . ومهما أوتيت مصر من خير . ومهما أصابها من حرية واستقلال . ومهما قدر لها فى مستقبلها من رؤية أيام باسم ثغرها . مهما كان ويكن من شيء فهذا العهد هو أساسه الخالد . ونواته التي اينعت واثمرت وأخذت مصر تجنى اكلها ثمرة ثمرة

كان اول ثمراتها انها كبحت جماح الاسد البريطاني على قدرته . فغيرت من اتجاه سيره بمصر تغيرا محسا . وكان اراد بعد الهدنه ان يجر علي مصر ذيل العفاء ليجعلها فريسة من فرائس انتصاره على اعدائه . بعد ان دفنها تحت اطباق الثري بحيث لا يحس بنزعها احد . ولا يعرفها انسان الا بانها تشغل من الخرائط الجغرافيه مكانا . ولكن صرختها هذه التي اسمعت الخافقين اهابت به فانتهت به تجاربه الى ان قدم لها يد المصالحة القصيرة فى تصريح ٢٨ فبراير الذي هو فاتحة الاستقلال

لا نكتب تأريخ ذلك العهد الآن . فهو بجلاله واتساع

طرق القول فيه . حرى بأن تفرد له الكتب والمؤلفات القيمة فلنترك كتابة تاريخه السياسى الى ان تتاح الفرصة الكافية التى هي عندى اسعد وقت يقضيه الكاتب فى اشرف عمل . وعسى ذلك ان يكون قريبا

---

٣ ـ عهد المفاوضة الرسمية

هو ثاني العهود من حيث نتائجه الادبية التى كان رجاها الاول عدلي يكن باشا

لا نكتب تاريخ هذا العهد ايضا. لما وقع فيه من مشادة مزعجة. وتفرق فى كلمة الامة. ونقض في بنيان اتحادها. وليس الكاتب من يسوقه قلمه الي كثير القول ولو على غير مسمع. ولكنه من ساق قلمه الي حيث نفتح الآذان للاستماع ٠ وتنبسط اسارير الوجه للقراءة مع الحرص علي الحقيقة والصدق

واري أن هذه الآونة ليست طريقا هادئا لشرح اسباب ذلك الانقسام المؤلم

ان حوادث هذا العهد ليست خافية على انسان عاش فى مصر فى حينها. فهى معلومة غير مجهولة. غير ان العلم اذا صحبه الغرض مال به الي ناحيته. وجذبه الي مذهبه. فيضحى بذلك مطعونا فيه بالتحيز والهوى

وهكذا الرأي العام عندنا امام حوادث هذا العهد فكل فتاة فيه بأبيها معجبة ٠ وكل حزب بما لديهم فرحون

غير ان النزاهة التاريخية لا تعرف هذا الخلط الحزبى فى بيان حقيقة الاشياء. وهى الآن لم تقل كلمتها الفاصلة فلينتظر القوم وانا معهم منتظرون

٣ـ عهد السيادة والغاء الحماية

ذلك العهد العملي الصرف هو الذى اكتب فيه رسالتى. ولا ارى من حرج علي فى ذلك . لانه لايرتطم فى ابحاثه بشيء من الانقسامات الحزبية. ولا الفرق الشعبية. فكلها اشياء سبقته فى الوجود ثم جاء هو بعدها علي غير انتظار سابق

ان الذى يكتب شيئا عن هذا العهد كان يكفيه ان يتخذ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ مبدأ لقوله . ثم يورد ما جاء بعده من الرسميات المؤيدة له . ويكون بذلك قد جمع مجموعة صالحة من أسانيد رسمية يرجع اليها عند البحث. ولكن ليس ذلك طريقنا . وما طريقنا الا كطريق الكاتب الاجتماعي الذي يرد كل شيء الى علته ومصدره . ويربط الاسباب بمسبباتها

علي هذه القاعدة ارى أن اشرح بالاجمال الحال السياسية التى فهمها الباحثون فى جو مصر ولندن قبل هذا التغيير الجديد ببيان وجهات النظر المختلفة فى حال مصر السياسية فى هذه الآونة

الحال السياسية العامة

قبل يوم ٨٢ فبراير سنة ١٩٢١

اساس بحثنا فى هذا الموضوع اربعة اشياء

١ ـ موقف الوفد الرسمى بعد قطع المفاوضة

٢ ـ « الرأى العام المصرى

٣ ـ « الحكومة الانجليزية

٤ ـ « ثروت باشا ولورد اللنبى

١ ــ موقف الوفد الرسمى

سافر الوفد الرسمى وكله آمال فى نجاح المفاوضة. ولا ادل على ذلك من قول رئيسه فى خطابه المرفوع الى جلالة الملك في ١٧ مارس سنة ١٩٢١.

« ومما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بان المفاوضات ستجرى علي اساس الغاء الحماية من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذي يدل علي حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الامل بان المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى الي اتفاق محقق للأماني الوطنية ويكون فاتحة عهد جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة . . . »

سافر عدلى باشا وهو قوى الايمان بحسن نية الانجليز. كما قال في خطابه. أخذا من بلاغ الحكومة الانجليزية بان الحماية أصبحت علاقة غير مرضية. وما أشد نكث العهد على الضمائر الشاعرة الحساسة بالمسئولية العظمى. فلقد ارتطم عدلى باشا فى أخراه فجأة بغدر الانجليز بعهودهم. ومخالفتهم ظاهر بلاغاتهم. الشيء الذى كان له أثر ظاهر أولا فى اتجاه الرأي العام بعد قطع المفاوضة. وثانيا فى بقاء مراكز الوزارة خاوية على عروشها ردحا

من الزمن . وثالثا فى نشاط الانجليز في مصر بابداء آرائهم بصراحة لحكومتهم في لنـدن .

غادر عدلى باشا لندن بعد قطع المفاوضة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفى نفسه من الأسى ما ملأ كل نواحيها. يدل علي الشئ الكثير من آلامه النفسية قوله فى بيانه المرفوع الى جلالة الملك فى ٢٨ ديسمبر ما يأتي : ـ

« أخذنا علي أنفسنا أن نسعي للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل والخـارج ولالغاء الحماية الغاء صريحا ولكننا ألفينـا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئـنا للمفاوضة من أجلها فكان حقـا علينا أن نرى المفاوضة غير منتجة وأن لا نسترسل فيها الى أكثر من ذلك »

يخيل بعد ذلك الى القارىء أن حمل رئاسة الوزارة بعد قطع المفاوضة كان اثقل ما يكون علي كاهل عدلى باشا . فهو لم يقبلها الا لانها منتجة استقلال البلاد . كما كان يفهم أولا

اما وقد خاب أمـله فى النجاح فقد صـار من المحتوم على كرامته أن تلقي بهذا العبء الى الارض . وهكذا فعل الرجل فقد خلص نفسه أمام ضميره وأمام الامة بقطع المفـاوضة غير المنتجة أولا . وبالاسـتقالة ثانيا . واستعجل قبولها بكتاب الى جـلالة الملك نثبته هنا بنصه. لانه دليل علي ما كان يملأ نفس

الرجل من آلام الوزارة بدون جدوي

يا صاحب العظمة

تشرفت علي أثر عودتى من أوربا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بان رفعت الى عظمتكم استقالة الوزارة وقد بقي زملائي يقومون بانجاز الاعمال العادية اطاعة لامر عظمتكم ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا الى الان قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم لنا بها ولا دخل لنا فيها فاني اتشرف بالتماس صدور امركم الكريم بقبول تلك الاستقالة واني لا أزال . الخ

أقف هنا قليلا بالقاريء الكريم لنعلم معا أن عناوين ثلاثة كبيرة أشارت اليها استقالة عدلى باشا ورب اشارة أبلغ من عبارة

أولا نزاهة المقصد . فقد قبل الرجل الوزارة لاعتقاده أنها تجر مغنما للبلاد . ولما استعصى عليه الامر تركها بسرعة وأباء

ثانيا النزول علي ارادة السواد الاعظم من تحتيم استقالة الوزارة بعد نشر الوثائق الرسمية التى عدها الرأى العام ماسة بكل كرامة فى مصر

ثالثا وضع قاعدة نبيلة لمنصب الوزارة فى مصر . هي الحد الفاصل بين عهدين . عهد كانت فيه مناصب الوزارة غايات لا

وسائل.ونتائج لا مقدمات . ولست فى مقام أن أشرح مقدار ما أصابنا من هذا العهد ورجاله . وعهد رمز فيه عدلي باشا ومن قبله رشـدي باشا الي دست الوزادة بالتحـقير اذا هي لم تكن وسيلة الي عمل شريف عام . وأن الرجل خلوا منها وهو أمـين صادق لخيرمنه مطوقا بأبهتهاالـكاذبة فىظاهره ، بينما هومسخر لارادة غيره ولا ارادة له

٢ـ موقف الشعب المصري

كانت عوامل الانقسام في الامة لا تزال تتغلغل فى احشائها الى قطع المفاوضة الرسمية. لذلك كان الانقسام الى عدليين وسعديين واضحا جداً . أما حزب عدلى فلم يكن فيه أحد الا قليلا من الصنف الذى ترى حركاته العين فى كل موضع. ولذا كانت أعماله فى دائرة الهدوء غالبا . فاذا ذكرت الشعب فى هذا البحث فانما أريد السواد الاعظم السعدي الذى كانت له الحركات الظاهرة جداً فى كل فكرة وفي كل موضع فى داخل البلاد

لم يكن الشعب ازاء وزارة عدلي باشا له رأي من نفسه وانما كان منقاداً في ذلك الى زعمائه . وليس أدل على ذلك من أنه بفطرته ودون مؤثر عليه اكرم وزارة عدلي باشا في مبدأ تكوينها اكراما لم يعرفه تاريخ مصر لوزارة قبلها. ثم نقم عليها نقمة بالغة لما أن نقم الزعيم عليها . لأن العقيدة في الزعماء أنهم أعلم الناس بمواطن الخير. فلا بدع اذا انقادلهم الرأى العام انقيادا مطلقا

ان نجاح كل قضية سياسية كقضيتنا قوامه الاتحاد وراء زعيم صالح يكون هو مظهر الامة فى مطالبها وتماسك اجزائها وتوحيد كلمتها. هكذا كانت النهضات الاستقلالية فى الامم جميعا.

فالبيئة المصرية لم تبتدع فى الزعامة بدعا جديدا

قرر من زمن بعيد أخذاً من دراسة حال الشعوب والجماهير أنها تنقاد انقياداً سهلا لزعمائها . وأن الرجل في الجماعة غيره على انفراده . لانه ينسى كثيرا من شخصيته وعقليته اللذين له فى حال الفردية اذا هو انتظم في سلك جماعة مذهبية . هنالك تنشأ فيه عقيدة الجماعة ويرى رأيها وينظر بعينها

كان سوادنا الاعظم على هذه الحال . لبسته روح التشاؤم في الوفد الرسمى لما ان نقم عليه زعيمه . هذه العقيدة ازمنت وكانت تكبر كل يوم ما أقام الوفد فى لندن . وهي الحاكمة على حاسته تتصرف فيها كما تشاء. لذا رأيناه يصفق للاخبار المؤلمة التى كانت تروى عن الوفد من مراسل السعديين فى لندن . ويغضب ويفور حنقا حين يروي عن هذا الوفد خبر سار من مراسل العدليين . ويرتقب تحويره وتفسيره بما يجعله شؤما صرفا. لانه لا يريد أن يسمع مثل هذا النبأ فهو مولع بالتأويل الذى يسمعه تمام الاستماع من رؤسائه . بينما هؤلاء الرؤساء يطيلون فى الشرح والتفسير حتى لا يتسرب شيء ولو من مثل سم الخياط الى عقول هذا السواد الاعظم من أثر ذلك الخبر مخافة أن يقع فى النفس شك ربما جرى الى زلزلة العقيدة فتتحول عن مجراها . والزعماء أحرص الناس فى كل زمان ومكان على دوام

حكمهم الافئدة بكل وسيلة حتى لاتفلت من أيديهم . هذه مهمتهم وما يصنعون .

ظلت فكرة السوء في الوفد الرسمى تدوى فى أرجاء البلاد. الي أن ارتطمت بأخبار مؤكدة عن قطع المفاوضة الرسمية ومغادرة الوفد لندن .وهنالك أخذت الدهشة مأخذها من النفوس

نشرت ألوثائق الرسمية الثلاث ـ نصوص قواعد مشروع كرزن المعروف بمذكرة ١٠ نوفمبر ومذكرته الايضاحية ورد عدلى باشا ـ هنالك انحدر الرأي العام عن المناداة بالخيانة فى عمل الوفد الرسمي نوعا ما . لانه لم يعد هنالك محل لها ـ الى شيئين أمسك بتلابيبهما، الغاء ألوثائق واستقالة الوزارة .

أما الغاء الوثائق فذلك مايشكر التاريخ عليه الرأي العام المصرى . فقد أجمع كلمته امام هذه الاهانة التى لحقت كل من فى مصر . لافرق بين كبير وصغير ـ علي محو أثرها، وسواء أكان الغرض من هذا الالغاء هو الرجوع الى المفاوضة من جديد عن طريق الوفد المصري . أم كان الغرض منها رفع هذه الاهانة مجردة عن كل غرض آخر . فان صوت الرأي للعام كان من أصدق الاصوات وأشرفها فى هذا الموقف .

أما استقالة الوزارة فكان الاجماع عليها بالغا غايته القصوى وهنا يحار الانسان فى تعليل ذلك من جانب الرأي العام امام

أداء عدلى باشا ماعليه من الواجب باخلاص وكرامة . ولكن الحيرة تزول سريعا اذا مارجعنا الى ماذكرناه قريبا من أن انقياد الرأي العام لزعيمه هو انقياد لاحد له .

قدم عدلي باشا من سفره ولم يشأ الزعيم أن يستقبله ولا أن يصافحه . فظل الرأي العام علي فكرته الأولي فكرة عدم صلاحية هذه الوزارة التيلم تنزل من أول أمرها علي ارادته التى خلقها فيه الزعيم من هذه الناحية

قدم عدلي باشا استقالته بعد ان تمم واجباته الرسمية بهدوء فى يوم ٨ ديسمبر سنه ١٩٢١ . غير ان شيئا من الارتباك في المراجع العالية أخر قبولها . ولكى نعرف مقدار غرام الرأى العام وزعمائه باستقالة الوزارة نرجع الي هذه الفكرة التى نبتت فى بعض الرؤس . وسرت سريان الكهرباء فى الرأي العام السعدى. هي ان عدم قبول استقالة الوزارة تواطؤ بين عدلى وبين جلالة الملك .

بينما هذه الخواطر تتغلغل فى أجواء مصر . وبينما الرأي العام يلح فى الغاء أثر الوثائق الرسمية . ويعتقد انه ظافر لامحالة . اذ وقع ماليس فى الحسبان دون مقدمات تدل عليه . هو نفى الزعيم وصحبه ،

فاق حادث النفى كل حادث سبقه . فأنسى الرأى العام كل

شيء الا هو. لأنه يتعلق مباشرة برمز أمانيه، وقد أسلفنا بيان سبب تعلق الجماهير بزعمائها

لذلك كان المعنى الذي نسمعه الي اليوم هو ان لا اتفاق ولا صفاء حتى يرجع لمنفيون.

نجا عدلي باشا من الخوض وسط هذه للجة بنفسه . فلم يكن هناك معنى بعد ذلك لطلب استقالة وزارة استقالت فعلا. وقد نسيت الوثائق وأثرها . ولم نسمع لطلب الغائها صوتا بعد حادث النفي،

هنالك اتجه الرأي العام الى وجهتين يحارب بهما الانجليز هما القول بعدم تأليف وزارة . ومقاطعة الانجليز سواء أفي تجارتهم أم في معاونتهم على أي عملي . أو يرجع المنفيون الى وطنهم.

أما عدم تأليف وزارة فهو صوت من الحكمة أيضاً. لأن المعاونه الرسمية بين المصريين والانجليز لا تكون الا حيث تكون وزارة مصرية . والمعاونة حرام يومئذ وجرم لا يغتفر.

أما المقاطعة فهي أوجب ما يكون على كل مصرى له احساس وكرامة . اذ لا معنى لان تدفع نقودك فى متجر لتزيد فى رأس مال كان أول أسباب شقائك واحتلال بلادك . ولا أن تضع يدك في يد تبخل عليك بحقك الشرعي فى مواجهة العالم جميعاً . فهي مغتصبة والمغتصب لا يؤاخي.

بصوت المقاطعة الاجماعي وضع الشعب أشرف قدوة اذ ذاك لأشرف عمل . وذلك كل ماعلكه الشعب في أشد أوقات محنته . فكان حقاً بعد ذلك على كل مستوزر هائم بالوزارة أن يتخذ من عمل هذا الشعب المسكين قدوة له على ضبط النفس عن بعض شهواتها الرسمية . والوزارة عندنا من أكبر شهوات طلابها

ان مصلحة الوطن اذا تعارضت مع الشهوة الحكومية الزائلة . لامحالة قدمت الأولى وديست الثانية بالاقدام. والا كان قابلها واحداً من ثلاثة . أما رجل متعمد نصرة السياسة الانجليزية علي المطالب المصرية. واما أبله ليس من ذوي الكياسة ولا الرياسة في شيء . واما هائم على وجهه فى طلبها يحتال على تغطية فضيحة الوقوع فيها فى هذا الظرف العصيب بغطاء لا يتفق مع كرامة المسألة المصرية فى شيء .كأن يسميها ادارية لاشأن لها فى سياسة البلاد !! وثلاثة هؤلاء شر علي البلاد مستطير . وقدوة سيئة تذهب بآثار نهضة الأمة التي اعتقدنا أنها هذبت من خلق الجشع فى المناصب وعبادتها الشيء الكثير .

فى هذا الموقف الخشن وقفت المسألة المصرية . فنكث بالعهود من جانب الانجليز . وخيبة امل لحقت الوفد الرسمي . ومذكرات الزامية تناول تحقيرها ارض مصر وسماءها. وحيرة

من الرأى العام في جهاده السامي لا يدرى أى الطرق انجع للخلاص فيسلكها . وبلبلة افكار لا يدرى مداها انسان . وحدس تخمين فى كل مجلس وناد

نترك قليلا القضية المصرية فى هذا الارتباك الداخلى. ونلقي نظرة اجمالية على وجهة نظر الحكومة الانجليزية بعد قطع المقاوضة الرسمية لنضيف الي هذه المحن الداخلية محنة غيرها هى أعصاها حلا واشدها امتناعا حتى نعترف بعد هذه الضائقة السياسية للعاملين بعملهم

٣ ـ وجهة النظر الانجليزية في لندن

المفهوم دائما أنه لا فرق بين رأى الانجليز فى لندن والانجليز فى مصر . وعلمتنا التجارب أن كثيرا من الآراء التى سادت فى لندن أساسها التقارير الشورية التى ترسل من موظفى الانجليز فى مصر وان مفاوضات كثيرة كانت تكتفى حكومة لندن فى الكثير منها بمعرفة آراء الموظفين الانجليز كما وقع فى مفاوضات ملنر في القاهرة . من حيث استقاؤه المعلومات التى بنى عليها تقريره .

غير ان شيئا واحدا هو الجديد فى السياسة الجديدة . هو سياسة الايحاء والتدبير فى هذا الدور الاخير . الشىء الذى دل على مهارة القائمين بسياسة مصر الآن . وسنشرح ذلك في موضعه مبينين أهم أسبابه وما كان من جهاد ثروت باشا على قدر ما بين أيدينا من الرسميات المعتمدة

***

يكفى لمعرفة رأى الانجليز فى لندن ببساطة أن نثبت هنا بعض ما جاء في تقرير عدلى باشا المرفوع الى جلالة الملك في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

« بعد عودتنا الى مصر اطلعنا على المذكرة التفسيرية التى

أرسلتها الحكومة الانجليزية الى عظمتكم بيانا لخطتها فى المفاوضات ومرامى سياستها في مصر ولسنا بحاجة لان نقول أن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه من المشروع وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الانجليزية والاجنبية وكنا مستعدين لان نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات اذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ولكن ما نفهمه نحن فى هذه الضمانات أنها تترك استقلالنا قائما سليما وتقوم الى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون افتيات على حرية مصر غير أن المذكرة تبنى على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها الى تقرير مشروعية وضع يد الانجليز على مصر .. »

هذه الروح هى التى أحسسنا بها دائما من حكومة الانجليز فى لندن وهى تؤيد فى مجموعها منطق مستر تشرشل من دخول مصر فى دائرة الامبراطورية المرنة . سواء أكان فى مفاوضات ملنر . أم فى مفاوضات كرزن أم على لسان صحافتهم الا المعتدلة منها . والا اقلية من معتدليهم فى الرأى · أمثال السير فالنتين تشيرول الذى كتب الى جريدة التيمس رداً على مراسلها فى القاهرة بعد قطع المفاوضات الرسمية بما يأتى (نقلا عن جريدة الاخبار بتصرف)

﴿ كتاب السير تشيرول الى التيمس ﴾

كتب السير تشيرول فالنتين الى جريدة التيمس ردا على مكاتبها فى القاهرة الذى يقول: أن مصر تلقت خبر انقطاع المفاوضات في سكينة وهدوء وأن أولى الامر مطمئنون واثقون أنه لن تحدث اضطرابات : قال السير فالنتين: وقد كان أولو الامر هادئين لذلك ومطمئنين واثقين منذ ثلاثة أعوام حين رفضت الحكومة البريطانية أن تسمح لرشدى باشا بالحضور الى انجلترا للمناقشة فى المسألة المصرية وكانوا مطمئنين واثقين لما اعتقل زغلول باشا وزملاؤه الثلاثة وأبعدوا . وكلنا نعرف ماذا أصاب اطمئنانهم وثقتهم بعد ذلك . ومع وجود الاحكام العرفية التى ما زالت منذ ذلك الوقت الاداة الرئيسة للحكم في يد المارشال اللنبي وان كان قد استخدمها بحزم وخصوصا منذ انشأ تعيين عدلى باشا الرياسة الوزارة آمالا جديدة فى نفوس المصريين ـ ومع وجود جيش الاحتلال الذى يمكن زيادة قوته فى أية لحظة ـ مع وجود كل ذلك لا ينتظر أن يؤخذ المارشال اللنبى على غرة كما أخذ أولو الامر البريطانيون فى سنة ١٩١٩ . ولكن مكاتبكم (يعنى مكاتب التيمس) يتوقع أن ينتهج المصريون سياسة عدم المعاونة بعد عودة الوفد الى بلاده . ووصف السير فالنتين تشيرول سياسة عدم المعاونة التى اتبعت بعد قمع الثورة الفعلية بالتدابير العسكرية

الصارمة وكيف حلت محلها وتلتها الثورة السلمية وهى أعند وأفعل من الايجابية وكيف أضرب الموظفون ورجال القانون حتى اضطرت المحاكم الي تعطيل اعمالها ووقف جلساتها واعتصب عمال سكة الحديد وقطر الترام وعمال البريد حتى الكناسون التابعون للمجالس البلدية وانقضت الشهور قبل أن يستطيع المندوب السامى أن يقنع أي وزير مصرى بتأليف وزارة

كل هذا حدث في وقت لم يكن الباب قد أوصد في وجه آمال كثير من المصريين المعتدلين . فهل يحق لنا أو نستطيع أن ننتظر أن يكون المصريون اليوم اكبح لنفوسهم وأضبط لاعنتهم وهم كما تقولون وتقررون شعب سريع التهيج وفى وقت طغت فيه موجة الاضطراب على الشرق وبخاصة فى البلدان الاسلامية ومع أن الحكومة البريطانية عجزت عن ارضاء أعظم الساسة المصريين المحترمين اعتدالا وتركتهم يعودون أدراجهم برسالة لا تتضمن الا تغيير العنوان وما ينافى الاستقلال وينقضه اهـ

وليس أدل على هذه الروح الاستعمارية أيضا من اعتبار المركيز كرزن مشروع ١٠ نوفمبر منحة سخية . فقد أرسل بذلك الى الورد اللنبي فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ يقول : ـ

« والى أن يتم النشر ـ نشر الوثائق الرسمية ـ نرجو أن تنتهز أي فرصة ملاءمة للدفاع عن المنح السخية جدا التى كانت

حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديمها وأن تدحض تشويهات نياتها »

وليت شعري اذا عد مشروع ١٠ نوفمبر كما هو منحة سخية جدا لمصر فما هو البخل في العطاء بعدئذ !

جاء دور انعقاد البرلمان الانجليزى فرأينا الروح لم تتغير الا قليلا بدهاء لا يؤخر ولا يقدم. بالرغم من اضطراب الرأى العام في مصر للنتيجة السيئة التى جاءت من ناحيتين الاولي خيبة المفاوضات الرسمية والثانية نفي سعد وصحبه وبالرغم أيضا مما تبودل بين لورد اللنبي والمركيز كرزن من الرسائل التى ابتدأت من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ أى بعد أن أخذ لورد اللنبي والمستشارون الانجليز معه يبدون رأيهم في حل المسألة المصرية. وسنشرح ذلك في اسهاب فيما بعد. واليك نموذجا من الخطب التى القيت في البرلمان على السنة أعضاء الحكومة الانجليزية خاصة بمصر يوم افتتاحه في ٧ فبراير سنة ١٩٢٢ أى بعد قطع المفاوضة الرسمية بثلاثة أشهر إلا قليلا

﴿ خطاب المستر لويد جورج ﴾

قال المستر لويد جورج في خلال رده على خطب المعارضة.

أنتقل الان الي مسألة مهمة جدا آثارها عن مصر العضو المحترم النائب عن بيبلز (السير دونالد) وليس يسعنى الا أن

أتكلم بتحفظ شديد لان ذلك الجندي العظيم الذى يشغل منصب المندوب السامى فى مصر في طريقه ألينا وفى مرجوى أن تسنح لى مع بعض زملائي فرصة مناقشة الموضوع معه في خلال الايام الثلاثة او الاربعة المقبلة. ولكن هناك ملاحظات هامة مفيدة أحب أن أبديهافى الموضوع نظرا إلى التعليقات التى ظهرت فى الخارج (خارج المجلس) وما سمعته اليوم فى المجلس.

أشار صديقى المحترم (السير دونالد) الى مصر باعتبارها دولة ذات سيادة . ان مصر لم تكن قط دولة ذات سيادة .كانت مصر ولاية تركية قبل الحرب تحتلها بريطانيا . وفي اثناء الحرب فى عام ١٩١٤ انهينا السيادة التركية بان اعلنا الحماية ولكن مصر لم تصر بذلك دولة ذات سيادة وهى ليست في اللحظة الحاضرة دولة ذات سيادة . ونحن مستعدون الى إجابة كل الاماني الوطنية المشروعة للامة المصرية ، نحن مستعدون لترك الحماية ولكن ذلك يجب أن يكون علي شروط أساسية واضحة ، ولا أنوى الدخول فى التفاصيل للاسباب التى بينتها ولكنى سأورد أمرين أو ثلاثة امور تعد اساسية جدا ولا تؤثر فيها المناقشات التى ارجو ان تدور

ان كل من يتصور مصر في مركز الامم الاخري التي يمكن منحها الحق التام فى تقرير المصير بدون اعتداد بالاحوال الخارجية

مثل هـذا لا يمكن ان يكون قد فكر في المسألة المصرية . ان مصر بلاد واقعة موقعا شاذا وليس لموقعها نظير في العالم كله وهى فى موقع شاذ بالنسبة الى العالم وبخاصة بالنسبة الى الامبراطوريه البريطانيه . فهى اولا مجاز وممر وما معنى ذلك ! ! معناه انها الطريق العام بين الشرق والغرب ـ الطريق العام بين الجانب الشرقي من هذه الامبراطورية والجانب الغربى منها وفى الامبراطورية البريطانية اربعمائة مليون نسمة منهم ثلاثمائة مليون شرقى السويس .

وتأملوا الحرب الاخيرة. اضطر اكثر من مليون جندى من استراليا ومن الهند ومن زيلندة الجديدة ان يجتاز مصر فلنفرض ان مصر كانت مستقلة وانها كانت معادية. لنفرض انها كانت بلاداً محايده ليس لنا عليها هيمنه فلا اقول انها كانت تكون كارثة بل أقول أنها كانت تشطر الامبراطورية البريطانية شطراً كان حقيقاً أن يضعف الى درجة عظيمة قوة هذه الامبراطورية

وماذا كان يحدث في مصر لو أنها كانت مستقلة أثناء الحرب ؟

كانت تكتسحها الجيوش التركية التى يقودها الالمان وكان هـذا يكون مصيبة على الامبراطورية البريطانية وعلي قضية الحلفاء وعلي مصالح مصر نفسها. ان الجنود البريطانية والاسترالية

هى التى حمت مصر وكانت مصر بدون حمايتهم حقيقة أن تكون ولاية تركية أو المانية لا اسمياً فقط بل فى الواقع

ولماذا تدخلنا فى مصر ؟

المستر سوان ـ لمصلحة حملة الاسهم

المستر لويدجورج هذا تعريض بالمستر غلادستون يسوءني أن أسمعه من الجالسين علي هذه المقاعد . ان المستر غلادستون الذى كان علي التحقيق أبعد الساسة عن فكرة الضم اضطر الي التدخل فى مصر لحماية المصالح الجوهرية للقاطنين فى تلك البلاد الذين كانت حياتهم فى خطر ومهما يكن ما حدث يومئذ فان الحجج قد زادت قوة بما حدث فى دور التدخل . ففى ذلك الدور (يريد عهد الاحتلال) ذهب الناس من جميع الاقطار الي مصر وثمروا فيها رءوس أموالهم وخاطروا بحياتهم ووقفوا كل وقتهم وقوتهم على رقي مصر . وعلى أي ضمان كانوا يعتمدون ؟ على ضمان الحماية البريطانية . وهم لم يكونوا ليذهبوا لولا الحماية البريطانية أو حماية دولة أخري مثل بريطانيا قوة . وان رفاهية مصر التى فاقت كل ماسبق لها العهد به راجعة الى القدرة والعقول والادمغة والهدى وغير ذلك مما أرشدها وهداها وهيمن عليها فى خلال ذلك العهد ـ بل هذه الرفاهية راجعة أيضا الي هـذه الحقيقة ـ ولست أستعمل لفظ (الحماية) بمعنى (الحماية)

ولكن أستعمالها يعنى أن الجيش البريطاني والاسطول البريطاني أشرفا عليهم (يعنى الاجانب) وا كسبا كل من ذهب الى تلك البلاد شعوراً بالاطمئنان التام . فمها تكن الحجج التى ساقت المستر غلادستون الى تلك البلاد قبل اكثر من أربعين عاما فقد زادت هذه الحجج عشرة اضعاف قوتها بل أربعين ضعفا بمرور الاربعين عاما التى انقضت . وهناك فقرة مهمة جدا في التقرير الموضوع علي فتن الاسكندرية . ويمكن أن يقال أن اضطرابات الاسكندرية كانت من نوع ما حدث في أيام عرابي وقد شهد القناصل الفرنسى والايطالى واليونانى أمام محكمة التحقيق واحتجوا بشدة علي معاملة رعاياهم وقالوا أنهم لا يمكن أبدا أن يوافقوا على حمايتهم بواسطة قوة مؤلفة من المصريين وحدهم . وبين القنصل الفرنسى كيف أن الرعايا الفرنسيين وغيرهم فى أيام عرابى تركوا بلا حماية من العرابيين وقال أن مثل هذا تقريبا حدث فى فتن الاسكندرية الاخيرة وأنهم غير مستعدين في هذه الظروف للاطمئنان علي حياتهم بدون أن يشعروا ان بريطانيا او دولة أخرى غيرها هناك لحمايتهم

المستر سوان ـ هل لى أن اسأل قبل ان ينتقل رئيس الوزارة من هذا الموضوع

خطيب المجلس ــ يجب ان ينتظر العضو المحترم فرصة فيما بعد

المستر سوان ــ سأفعل اذا سمح لي بالفرصة

المستر لويد جورج ــ من العبث اغفال هذه الحقائق الاساسية فانها على اعظم جانب من الاهمية . وانكم لتستطيعون ان تغفلوها وتظفروا بصلح موقت وبالسكينة فى مصر ولكنكم اذا فعلتم كان ذلك على حساب المستقبل لان هذه الحقائق ستبرز مرة اخري عاجلا او آجلا وتكون نتائجها وخيمة على سلم العالم .

وهذا هو الموقف الذي نتخذه حيال مصر ــ هذا هو موقفنا العام . متى وصل اللورد اللنبي وناقشناه فسنكون فى مركز خير من هذا لابلاغ المجلس تفاصيل الاقتراحات المختلفة التي عرضت

﴿ خطاب وكيل الخارجية ﴾

والقي المستر سسل هرمزورث وكيل وزارة الخارجية البرلماني خطابا هذا نصه

لم يكن في نيتي ان اشترك في هذه المناقشة ولكن العضو المحترم النائب عن (برنارد كاسل) ــ يريد المستر سوان ــ قد يرى من سوء المجاملة ان لا اعقب بكلمات قليلة عن خطابه البليغ

البديع الذى القاه الآن وليس يسعنى الا ان اكرر ما قاله رئيس الوزارة قبلي من ان مسألة مصر الان موضع النظر والبحث وان اللورد اللنبي في هذه اللحظة آخذ سمته الى لندن لمباحثة حكومة جلالة الملك فيها . ولست اظن انى - انا على الاقل - استطيع في هذه الظروف ان اقول شيئا من شأنه ان يعين على البحث وان لا يكون من جهة اخرى ضارا ولكنه قد يسمح لي ان اقول ان من سمع خطاب العضو المحترم وكان قليل العلم بمصر لايخيل اليه انه يتكلم عن بلاد ادت لها هذه البلاد (انجلترا) خدمات لا تقدر . وليس لى ان اتناول تاريخ مصر فى الثلاثين او الاربعين سنة الماضية ولكنى اظن الادارة البريطانية لمصر فى الثلاثين سنة الماضية او ما هو نحو ذلك قد صارت مضرب الامثال واصبحت نموذجا لما ينبغي ان تكون عليه مثل هذه الحكومة وكان يسرني ان اسمع من العضو المحترم الاعتراف بذلك

وعلى كل حال ان مصر الآن بفضل الكفاءة الادارية والصفات التى نمتاز بها بصفتنا امة - من اعظم بلاد العالم رفاهية بل لقد ارى تقدمها المادي فيما اعلم على كل ما احرزه غيرها فى الشرق الادنى أو خارج اوربا وامريكا وعندي ان هذه الحقائق لا ينبغى ان تغيب عن الاذهان لان كل نظر الى الموضوع اخلق به الا يكون عادلا أو صحيحا اذا اغفلت هذه الامور : ولنا ان نقول

فيما اعتقد مهما كان مايقال عن الحكم الذاتي والنشوء السياسى التالى ان ادارتنا لشئون مصر ـ أو بعبارة أصح وارق ان المشورة التى ادلت بها هـذه الحكومة (الانجليزية) الى الامة المصرية كانت لها اعظم الفوائد الممكنة وأنا على يقين انه لو امكن اجراء استفتاء فى هذا الموضوع بين الفلاحين وصغار المصريين لنلنا اعترافا كبيرا جدا ـ بل اكاد اقول اجماعيا ـ بما قمنا به فى مصر

المستر سوان ـ التعليم

المستر هوورث . لا أحسب احدا يذهب الى ان التعليم لم يخط خطوات واسعة فى السنوات الاخيرة وان جهودا عظيمة لم تبذل فيما يتعلق بصحة الشعب فى مصر ! ان هذه الامور تذكر فى نواحى العالم وتعد نماذج للادارة ولا استطيع ان افيض فى هذا الباب لانه يوشك ان يكون مدار البحث العاجل مرة اخري وانما وقفت لاعيد مقدارا من التوازن الى هذه المناقشة وفى رأيي ان يصح لنا ان نقول علي سبيل الحكم العام ان ادارتنا لمصر من انصع الصفحات في تاريخ الامة البريطانية

﴿ كلمة المركيز كرزون ﴾

وقال المركيز كرزون وزير الخارجيــة فى غضون رده على تعليقات اللوردات :

قال المركيز النبيل (كرو) انه لم يرد ذكر لمصر ولا للهند فى

خطاب الملك . ولا ريب انهما لم يغفلا عن نقص فى تقدير أهميتهما فان كلتيهما علي أعظم جانب من الاهمية . والواقع أن الموقف فى كلتيهما مما يبعث على القلق . ونحن انما أغفلنا ذكر مصر لانه كان من المستحيل علينا قبل أن نلتقى باللورد اللنبي الذي لا يزال فى عرض البحر أن نجعل شفتي جلالته تنبثان بأي تصريح محدود . على انى أحب ان أذنتم لى ان أقول بعض كلمات سأتوخى فيها الايجاز ما استطعت عن المسألة المصرية .

لسنا ننطوى على عداء للأماني المصرية ولا نريد مصراً معادية لنا ولقد رأيت الحكومات (الوزارات) المتتالية مذ دخلت غمار الحياة العامة تبذل خير جهودها لنقص مسئولياتنا في مصر لا لزيادتها . فماذا منيت هذه الجهود التى بدأها اللورد سالسبورى منذ نيف وثلاثين عاما بالفشل ؟ لأن هناك مصالح عظيمة معينة ناشئة من بعض الوجوه عن مركز مصر الجغرافى وفي البعض الآخر عن مصالحنا الامبراطورية فكانت هذه المصالح فى أدوار شتى تعوق اجراء سياسة الجلاء . ولا مفر من صون هذه المصالح اليوم كما لم يكن مفر من ذلك فى كل وقت مضى وما هى هذه المصالح ؟ انها

اولا — مركزنا الامبراطوري فى مصر . وبديهي اني لا اعنى بذلك ان مصر جزء من الامبراطوية وانما اقصد الى اهمية

مصر من حيث المواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية .

وثانيا ـ مسؤوليتنا في مصر للجاليات الاجنبية التى تتطلع الينا فى اوقات الاضطرابات والتى لايسعها الا ان تتطلع الينا وحدنا اذكان ليس ثم من ضمان غير هذا لحماية رعاياها

وثالثا — مصلحة مصر نفسها التى لا استطيع أن نسمح لها بالانكفاء الي الاحوال التى استنقذناها منها

وهل لي أن أعرض الامر فى صورة أخرى ؟ ماخير جلائنا عن مصر اذا أفضى ذلك الي دخول غيرنا من حيث خرجنا أو اذا وجدنا أنفسنا بعد جلائنا مكرهين على العودة من جديد بعد بضعة أعوام ؟ وهناك عدا هذا ولا شك هذا المبدأ الذى لا ينكره منكر والذى لا سبيل الى الاغضاء عنه . وذلك أنه لا يجب أن يصنع شيء فى مصر وانه لن يعتزم احداث تغيير كبير هناك حتى يوافق البرلمان عليه ويقره . ولقد ذهبنا في فى مفاوضتنا مع الوزراء المصريين الى مدى بعيد دون أن يرتبط البرلمان بشيء أو يحمل عهدة ما وعرضنا أن نطلب الي البرلمان أن يوافق على الغاء الحماية وعلى الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة مع عقد معاهدة تحالف ودية دائمة معنا . وعرضنا أن نوافق على أن يدعى برلمان مصرى يكون الوزراء المصريون مسئولين أمامه

وان تعود الي الوجود وزارة الخارجية التي كان المصريون يتمتعون بها في عهد اللورد كرومر وأن تلغى الاحكام العسكرية وان يعتاض من الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية مصريين حيثما أمكن ذلك

وان في هذا الذي عرضنا لتقدما عظيما بل هو يتجاوز كل ماعرضته اية وزارة بريطانية على مصر من قبل. فهل كانت امة اخري اجنبيه في مثل مركزنا تجنح بها الرغبة الى النزول عن عشر هذا ؟ وكل مانطلبه في مقابلة ذلك هو أن لا تستخدم هذه المزايا ضدنا وان ننال ضمانات مرضية لتحقيق هذه المبادىء الاساسية التي اشرت اليها . ان تاريخنا في مصر عظيم جدا يبعث على الفخر. وليس من يجهل اننا انقذنا هذه البلاد (مصر) من الفوضى والافلاس وآتيناها النظام والامن والرفاهيه واذا كان أحد ....

اللورد اسلنجتون : هل يسمح لي المركيز النبيل أن اقاطعه لحظة لاسأله هل يستطيع ـ فضلا عن الشروط التي اشار اليها ـ أن يقول شيئا عما في النية من نقل الجنود البريطانية التي تحتل مصر بمقتضى هذا المشروع .

المركيز كرزون : لا أظنني استطيع أن اقول شيئا عن هذا الآن لأن من الواضح أن الضمان الوحيد لصون المبادىء التي أشرت اليها هو استمرار وجود الجنود البريطانية في مصر

اما مسألة تعيين مكان هذه القوات فامر سيكون موضع البحث بين الوزراء المصريين أو اللورد النبي وبيننا . ولكني لم ارقط أحدا ذهب الى انه يسعنا ان نستغنى عن الجنود البريطانية فى مصر جملة بل ان مما لا استطيع تصوره ان يذهب احد الى هذا . أن ذلك مالا يصدقه عقلي . انظروا ماذا عسى ان يحدث وليس عليكم لتستطيعوا ذلك الان تذكروا ماوقع فى الاسكندرية فى يونيو من العام الماضى حين قامت فتن ليس أملأ منها بالكوارث ولا احفل بالنكبات بين طوائف شتى من الاهالى

فقد كان لاخير علي الاطلاق من البوليس المصرى وغيره من القوات ولم يعد شيء شبيه بالامن والنظام الابعد ان دعيت الجنود البريطانية وظهرت . صدقوني ايها اللوردات . لو ان الجنود الانجليزية لم يؤت بها لرد النظام لظهرت هناك السفن الايطالية وغيرها لحماية رعاياها ولتجددت تلك المنازعات والخصومات المشئومة القديمة .

واللورد اللنبي عائد الى بلاده وسيكون هنا هذا الاسبوع وسنبحث معه الشروط التى تجعل من الممكن ـ ان كان من الممكن ـ الحصول علي وزارة مصرية وانه ليسرنا ان نحصل على ذلك ولكنه لايسعنا ان نقبل المسئولية عن تعريض المصالح المهمه التي أومأت اليها للخطر أوالتضحية بها . اه

* * *

لاول نظرة الى هذه الخطب يلاحظ القارىء انني لم اثبت الرد عليها كما اثبتها بنصها . كما لم اذكر ما كانت هذه الخطب ردا عليه وبخاصة خطب نواب العمال. والجواب على ذلك انني استشهد الآن بالقول الرسمي الحكومي ليس غير . لانه هو لذى يملك صاحبه الحل والعقد. وقد علمنا اثر الاحزاب الانجليزية فى السياسية على حكومتها لاسيما فى المسائل الخارجية . انه أثر يكاد يكون معدوما . والا فاذا كانت هى العاملة فى السياسة الفعلية لأخذنا بمقتضى خطب نواب العمال ومن اليهم استقلالا تاما بكل انواع الكمال. ولكن الذى نعرفه انهم يريدون زلزلة أقدام حكومتهم من أية ناحية لتقوم بدلها حكومة العمال ويومئذ لا ندرى ماذا يكون حظ مصر منها .

لا ننكر أن فى هـذه الخطب الرسمية شيئا من المرونة اللفظية وسبب هذا راجع الى تحفظهم فى القول جميعا بسبب استدعاء اللورد اللنبي بعد أن فهموا من رسائله أنه يريد حل المسألة على وجه جديد لم يألفوه الذي سميناه فيما مضى سياسة الايحاء ولكن بالرغم من ذلك فان روحها استعمارية تحاول من وراء ستار أن تضم مصر الى أملاكها وهى مفتاح القارتين على مرأى ومسمع من الدول جميعاً فلم نر واحدة منهن مدت لنا يد

المساعده على تعدد مسالكها لديهم: بل هم بالعكس ينتهزون الفرص للاستفادة المنفعية المؤسسة على قانون التقسيم القديم قبل الحرب الذى ظننا أن ويلاتها هذبت منه الشيء الكثير . واذا به عم وطم بعد أن وضعت الحرب أوزارها

وقفت المسألة المصرية داخلا وخارجا فى هذا الموقف الخشن حتى ظننا أن ليس فى أرض الكنانة رجالا . وأن مصر قد عدمت النصير حتى من ابنائها

كاد اليأس يدرك النفوس وأوشك القنوط يتغلغل فى الافئدة واذا بصوت ارتفع على صفحات الجرائد هو شروط ثروت باشا لقبول الوزارة

———

٤ ـ موقف ثروت باشا
وتقارير لورد اللنبي

من جموح العاطفه أن تستبد بالاستعداد الفطرى من ذكاء ونبوغ وفهم تهب منها من تشاء وتحرم من تشاء

من جموع العاطفـة ان تستبد وحدك بالحكم على العاملين فتقول بأهليـة قوم له دون آخرين ولا سبب لذلك الا الانانية الذاتية أو الحزبية .

من جموح العاطفة ان تكيل لقوم من صفات الامانه بلا تقـدير ماداموا على سنن ميلك عاكفين . ثم اذا هم خرجوا يوما الى خطيرة العمل العام الذى يرونه مجديا على الوطن كانوا فى رأيك مارقين وخونة مجرمين

وبعد فمن جموح العاطفة فى بيئتنـا المصرية الشىء الكثير نمسك عن ذكره استبقاء للود وحفظا لحسن السمعة

شروط ثروت باشا

أولا — عدم قبول مشروع كرزن والمذكرة التفسيرية الملحقة به

ثانيا — تصرح الحكومة البريطانيه بالغاء الحماية والاعتراف

باستقلال مصر بداءة ذى بدء

— ثالثا اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل

رابعا ـ انشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة التامة على اعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة امامه

خامسا اطلاق يد الحكومة بلا مشاركة فى جميع اعمالها

سادسا ـ لايكون للمستشارين فى الوزارات الا رأى استشارى وان يبطل ماللمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء

سابعا ـ حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية والحقانية فانهما يظلان الى مابعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة

ثامنا استبدال الموظفين الاجانب بموظفين مصريين واخذ العدة من الآن وتعين وكلاء لوزارات (الماليه والصحة والزراعة والاشغال والمواصلات والخارجية)

تاسعا ـ رفع الاحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الامة فى سحب كل ماتخذ من الاجراءات بمقتضى الاحكام العرفية بما في ذلك فك اعتقال المعتقلين واعادة المبعدين .

عاشرا ـ الدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والاجانب ولحل مسألة السودان بشرط الا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كرزن ويكون القول الفصل للامة الممثلة فى برلمانها

احد عشر ـ يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومه الانجليزية .

* * *

نشرت هذه الشروط فظهر ثروت باشا على مسرح السياسة من حين نشرها فى وقت تجهم لمصر فيه وجه الزمان . وكنا كلما امعنا النظر فيها ازددنا يقينا باستحالة تنفيذها على يد ثروت باشا الذى كان الى هذا العهد لم يعرف فيه الرأي العام وطنية صادقة

نشرت هذه الشروط فى الصحف يوم ٣١ يناير وأول فبراير سنة ١٩٢٢ فذهب الناس فيها كل مذهب . فمن قائل بان نشر شيء كهذا مستحيل الوقوع ما هو الا لان يخرج ثروت باشا من حرب النقمة عليه ظافرا امام الرأى العام الذى يبنى احكامه غالبا على المرئيات . ومن قائل ان نشرها على هذه الصورة وفى هذ الظرف تعجيز لكل مستوزر يريد أن يقبل الوزارة على اية

صورة كانت. ولكن ماهى الا ايام مرت سريعة حتى نشر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فاذا به حققها جميعها واذا بالمستحيل اصبح واقعا واذا بالشك اضحي يقينا واذا بثروت باشا على رأس حكومة جديدة في أمة مستقلة ذات سيادة

هذا هو دور العمل فى حياة مصر الجديدة وهذا هو رجله ثروت باشا. والآن تبين كيف قطع ثروت باشا شوطه بنجاح وسداد.

* * *

كان ثروت باشا نائبا عن رئيسه فى الوزارة العدلية اتصل به بحكم وظيفته أكبر رؤوس الانجليز فى مصر فامكنه بحسن سياسته ان يكون عاملا قويا من عوامل تغيير آرائهم الى حد كبير فى كيفية حل المسألة المصرية

لم يكن ثروت باشا أول وزير اتصل به الانجليز فى مصر فكلهم ذلك الرجل ـ ولكن تفاوت رجحان العقول كان السبب دائما فى تفاوت الاعمال. ولو لم يكن لثروت باشا من حسنة غير انه جعل هؤلاء الانجليز متكأ له يتكىء عليه فى حل عقدة القضية المصرية حلا مبدئيا. وغير انه حول الصراع الى غير ميدانه الاول الذى كان بين مصرى وانجليزى فجعله بين انجليزيين انجليزى فى مصر وانجليزى فى لندن ـ لكفاه ذلك فخراً

جربنا المفاوضات مرتين . على يد ألوفد المصري أولا . وعلى يد الوفد الرسمي ثانيا . وفى كلتا الحالين لم نظفر بطائل . ثم جاء هو على أثر ذلك فلعب دوره الذي لم يرحل بسببه الى غير مصر ولم يركب من أجله تعب الاسفار الا تعب العمل المتصل وتحويل العقل السكسوني ألى اتجاه آخر نوعا ما

* * *

ظهرت مساعى ثروت باشا بعد نشر الكتاب الابيض الانجليزى فاذا بها ترجع فى الحقيقة الي قبيل قطع المفاوضة الرسمية فكان من أعز أمانيه أن ينجح الوفد الرسمى فى عمله لأن نجاحه نجاح للمجهود المصري. فسعيه أولا مع اللورد اللنبي والمستشارون الانجليز معه لم يكن سببه أن يكسب هو رهان الجواد الرابح بل كان لأنجاح القضية العامة وحل المشكلة القائمة بين القاهرة ولندن . على يد الوفد الرسمى

* * *

فى يوم ١٨ نوفبر سنة ٢١ أرسل اللورد اللنبي الي المركيز كرزن نبأ برقيا هذا نصه !

« يشتمل تلغرافى التالى على نص مذكرة مشتركة سلمها الي المستشارون البريطانيون للحكومة المصرية . وأري من الموافق أن تلموا بآراء المستشارين اذ كنت قد فهمت أنه سيعقد اجتماع

آخر مع عدلى باشا

والحقيقة التى لانزاع فيها هى أن كل تسوية لاتقرها مصر تجعل من الصعب بل من غير الممكن عمليا المضى فى آداء الاعمال الادارية للحكومة

هذا النبأ كان تمهيداً لنبأ آخر هو عين المذكرة المشتركة. وهذا نصها :

أن مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالى ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى مجمعون على هذا الرأى الآتى :

وهو ان كل قرار لايسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقي الحماية يجر لامحالة الى خطر جدى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة فى الادارة فتصبح الحكومة مستحيلة ـ ويجب أن لايغيب عن الاذهان أن كيان الحكومة كله مصري وان الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون مقصورة على مناصب الاستشارة والتفتيش والاعمال الفنية . وعلى هذا فان من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة كما اتضح ذلك فى ربيع سنة ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع اضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين فاذا لم

تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية للاماني المصرية التى أنشأها المصريون بصفة مشروعة على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالته فى خلال العامين الماضيين فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة .

ولا شك أنه يسع قوة عسكرية قوية تعمل بشدة ان تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والاملاك في المدن الكبرى ولكن المهمة تكون أشق بمراحل فى الاقاليم على انه ليس ثم ادارة عسكرية يسعها أن تأمل ان تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية او ان تحول دون المصالح المالية والاقتصادية ان يلحقها ضرر بليغ . وقد مضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين على اعتقاد منهم ان ستنتهج سياسة المنح السخية وادخلوا بلاشك هذا الاعتقاد فى روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم . لذلك يشعر المستشارون ان عليهم ان يبينوا انهم اذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه لا يستطيعون ان ينتظروا ان يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة في المستقبل . أما اذا حدث ان حكومة جلالة الملك وافقت على برنامج سخي فانهم على يقين من ان هذا البرنامج يمكن اجراؤه وتأليف وزارة لانفاذه حتى ولو لم يكن ثم وزير مصري مستعد اليوم ان يوقع اتفاقا رسميا يشتمل على هذا

البرنامج باعتباره ارضاءا تاما للمطالب المصرية

أثبتنا هذه المذكرة برمتها . لانها أول ما طالعنا لقوم كانوا هم حجر العثرة فى سبيل استقلال مصر . استبقاءا لوظائفهم وحرصا على سلطتهم التى لا يحدها أى اعتبار . ووصولا الي ذلك كانوا يملون على رؤسائهم في لندن أن الحركة المصرية يراد بها قلب نظام الحكومة رأسا على عقب . وانها حركة تقليدية تخطت عواملها أجواز البحار الى ان حطت رحالها فى مصر بقصد كراهة الانجليز . واذا بهم انقلبوا على أعقابهم في قصدهم ونسخت فكرتهم الجديدة وهمهم القديم . وأضحوا يحذرون حكومتهم تارة ويرجون تارة أخرى رؤساءهم فى لندن ان يوفقوا الى اتفاق ترضاه مصر . وكل اتفاق لا ترضاه مصر مؤذن بثورة واضطراب وقلاقل لا قبل لهم بعلاجها . وهذا اعتراف بقوة الشعب ويقظته من جهة . ومن أخرى اعتراف بما لثروة باشا من سياسة ناجحة . اعتراف ممن كان ينكر بالامس وجود هذه الامة ويعدها أشباحا ترعى مع الهمل وان شعلة ثورتها تطفئها بصقة سكسونية . كل هذا واضح كل الوضوح في النبأ المكتوب بنصه فيما تقدم .

كان اللورد اللنبي يرجو ان يكون قوله هذا يحمل وزارة الخارجية على تغيير وجهة نظرها فى المفاوضة الرسمية. فتتساهل

بعض التساهل حتى تخف عنهم وطأة الثورة الفكرية النامية في البلاد وترتفع الازمة الوزارية التي توقعها . ولكن كان قد سبق السيف العزل ولم يعد هناك أمل في رجاء . لقد قدم المركيز كرزن مذكرته في يوم ١٠ نوفمبر الى عدلى باشا اي قبل نبأ اللنبي بثمانية أيام . وقدم عدلى باشا الرد عليها في اليوم الذى ارسل فيه التلغراف من مصر.

ظل اللورد اللنبي يتابع رسائله الي المركيز كرزن بعد قطع المفاوضات الرسمية . ملحا فى تحقيق فكرته التي اكتسبت شيئا من الوضوح والتحديد . ولم يمنعه تلغراف المركيز كرزن في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ الذى جاء فيه «ألقي رئيس الوزارة بيانا محدودا في ٢٧ اكتوبر ردا على سؤال بمجلس العموم مؤداه أن العلاقات بين البلدين لا تعدل حتى تتاح للبرلمان فرصة المناقشة فى المسألة . ونظرا لهذا التعهد فقد صار من المستحيل كما هو واضح اقامة النظام الجديد الذى يستدعيه سحب الحماية كما جاء في تلغرافك المؤرخ في ٦ ديسمبر . . الخ »

لم يمنعه هذا النبأ عن الالحاح فى تنمية فكرة ثروت باشا وزيادتها وضوحا وتحديدها نوعاما. فقد كان الرد من اللورد اللنبي على النبأ المتقدم ردا لا يتفق فى شيء ظاهر مع غرض المركيز

كرزن واليك بعض هذا النبأ .

(من اللورد اللنبي الى المركيز كرزن)

لا يسعنى الا أن اطلب اليكم والى حكومة جلالة الملك أن تصدقونى اذا قلت انه ليس ثم مصري - كائنا ما كانت اراؤه الشخصية — يستطيع أن يوقع أية اداة لاتتفق في رأيه مع الاستقلال التام . ولذلك فانه من الضروري العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بان المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة

ومن اجل هذا يجب ان تطرح حكومة جلالة الملك الامل في الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة فى مقابلة منح قد تعرضها على المصريين . أن العلاقة بين بريطانيا ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئا فى الماضى كانت الطريقة التى جرت عليها من جانب واحد فمثلا منح خديوى مصر حقوقا معينه بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٩٢ وكانت اهم هذه المنح فى سنة ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمي بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا ممقوتا اليوم اكثر من أى شيء سواه الخ

فى هـذا النبأ تحديد جديد واضح للفكرة التى كانت فى تلغراف ١٧ نوفمبر غير محددة تماما . فقد سفه فكرة حل المسألة المصرية بواسطة معاهدة . وان حكومة جلالة الملك يجب ان تضرب صفحا عن المزايا المستفادة من المعاهدة في مقابل منح تعرض على المصريين وهذا نقد صريح لما جاء في مذكرة ١٠ نوفمبر فقد جاء فيها ما يأتي : « في مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت امرة ملكية دستورية . . »

بمقارنة هذه الفقرة من مذكرة ١٠ نوفمبر بما اسهب فى بيان اللورد اللنبي نجد أن المذكرة تجعل رفع الحماية والاعتراف بالسيادة لمصر رهن ابرام المعاهدة والتصديق عليها وبيان اللورد اللنبي يقول بفصل الشيئين بعضهما عن بعض والاستفادة دون تحرير معاهدة من رفع الحماية والاستقلال المبدئى واستبقاء التحفظات الانكليزية الى حين آخر . . . . .

هذا أول عهدنا بالتفرقة بين الاستقلال والسيادة وبين أبرام معاهدة تكون بقية بنودها ثمنا مدفوما لهذا الاستقلال

ان هذا الحل الجديد عرضه دولة عدلي باشا في نهاية أمره بلندن دل على ذلك اللورد اللنبي بقوله فى نبأ له فى ٦ ديسمبر

« ولقد حدث ان عدلى باشا فى خلال حـديثه الاخير معك ـ سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض. ولم يكن جوابك على مايظهر بحيث ينفى امكان اجراء مثل هذه الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة مستعدة للعمل معنا . »

ولـكن ثروت باشا تمكن بدهائه من اقناع الانجليز بهذا الحل ثمنا لتأليف وزارته

لم يعرض اللورد اللنبي الوزارة على ما نعلم على غير ثروت باشا الذى هو اكبر اقطاب حزب عدلى باشا وذلك لأن وزارة تؤلف بعد قطع عدلى باشا المفاوضة لخيبة امله في الانجليز ـ لا تكون الا من هـذا الحزب السياسى الـكبير الذي رأى الانجليز هنا أن يحترموا آراءه وان يبنوا على اقتراحاته السياسـة المشتركة بين البلدين . ولو فعلوا غير ذلك لرجعوا بحكومة البلد الى مركز غير لائق او الى ما يسمونه الوزارة الادارية التى هى صـورة من صور الحيل فى قبول الوزارة . وليس الظرف ظرف حيل ولا ظرف ضرورات ولا ظرف حيـازة مناصب وحسب . بل ظرف عمل ناهض . يؤسس عليه استقلال شعب حى

***

في يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ارسل اللورد اللنبي الى المركيز

كرزن صورة من شروط ثروت باشا لقبوله الوزارة هذا نصها .

من اللورد اللنبي الى المركيز كرزن

قابلت السلطان صباح أمس ١١ ديسمبر فأيد عظمته ان عدلي باشا استقال ولكنه قال انه لم يتقرر شيء فيما يتعلق بتأليف وزارة جديدة . وسيرى ثروت باشا بعد ظهر ذلك اليوم (١١ ديسمبر) وفى مساء ذلك اليوم زارني ثروت باشا بناءا على تعليمات عظمته وعرض برنامجا صرح بانه مستعد لتولى الوزارة بناءا عليه وهذه هى النقطة الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية .

١ ـ الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر التى سلمت الى الوفد المصرى الرسمي على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ومع عدم استطاعته قبول المذكرة أو الاشارة على البلاد بقبولها فسيكون هم الوزارة ـ معتمدة فى ذلك على موقف البلاد ـ ان تثبت لبريطانيا ان لاحاجة بها الى زيادة الضمانات أو كثرتها اذ كان حسن نية مصر ومصلحتها التى تتطلب احترام التعهدات المقدمة هما خير الضمانات للمصالح البريطانية والاجنبية الاخرى وافعاها .

٢ ـ ولهذا الغرض تعتمد الوزارة ليس فقط على عدل القضية الوطنية بل كذلك على روح الانصاف من الامة البريطانية وعلى التقرير العادل للمصالح المتبادلة بين البلادين .

٣ ـ والوزارة مقتنعة بانه لن يكون ثم عقبة في المستقبل القريب فى سبيل أعادة النظام العادي فى مصر الذى يسمح بمنح دستور للبلاد يضمن التعاون الجدي الفعال بين الحكومة وبين ممثلي البلاد المنتخبين

وتنوى الوزارة بفضل تأييد عظمتكم أن تضع مشروعا للاصلاح الدستوري لكي تعتمد فى مهمتها السياسية على تمثيل وطنى صحيح وتقوم بسلسلة من الاصلاحات الضرورية التى يتطلبها تقدم البلاد أدبيا واقتصاديا

٤ ـ ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لأعادة وزارة الخارجية التى عطلتها الحرب مؤقتا

٥ ـ وأخيرا ـ لما كانت الوزارة تدرك التبعة المترتبة على مهمتها فستقف نفسها علي حمل ذلك العبء وادارة شؤون البلاد وفق ماتقتضيه المصالح الوطنية وحدها

٦ ـ واذ كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التى تنطوون عليها لخير البلاد فهي لا ترتاب فى أنها ستلقي من عظمتكم التأييد فى انفاذ هذا البرنامج وهي تعول كذلك على ثقة البلاد في مهمة كهذه تدرك كل صعوباتها

استمر اللورد اللنبي في تقوية برنامج ثروت باشا بكل الحاح قال فى تلغراف له الى المركيز كرزن فى ١٢ ديسمبر أيضا وهو

على ثقة من أنه يستطيع أن يؤلف وزارة على قاعدة هذا البرنامج الذى يصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدما وأرى أن ثروت باشا يمكن الثقة فيه بايفائه بعهوده وانها لشجاعة منه أن يتقدم . على حين أن المهمة التى تواجه أية وزارة لابد أن تكون شاقة بسبب خيبة الأمل وما نتج من العداء من جانب جميع الاحزاب للتصريح الاخير الذي أصدرته حكومة جلالته وا كون شاكرا لكم اذا بلغتمونى بدون أبطاء موقفكم حيال هذا البرنامج الذي أشير بقبوله بكل الحاح »

وأرسل في نبأ آخر .

«ويخيل الي انه من المحقق أيضا ان اللحظة الحاضرة أنسب الاوقات لهذه المنحة ولسنا نستطيع ان يستمر جو الانتظار الهادىء الموجود الان فى مصر والا اذا قدمنا حجة صادقة على اتخاذ موقف المسألة ؟ ؟ ؟ ولئن حبطت آمال مصر مرة أخري ليكونن من المستحيل الحصول علي حكومة مصرية وليس ذلك كل ما هنالك بل أ كون حقيقا أن أقنط من كل مستقبل للبلاد التى تنكفىء راجعة الى حالة تتناوبها فيها الفتنه وضروب القمع التي تضر كلا من مصر وبريطانيا والتى شهدت منها الكفاية

واحر ان ينتهى الامر اذ ذاك أما الى ضم بلاد عنيفة العداء لا معدي عن حكمها بالقوة وإما التسليم التام من جانب حكومة

جلالة الملك

ولقد الفنا ان ننظر من العالم أن يعجب بعملنا في مصر ولا يقوى خيالى على تصور ماهو ابعد على الاسف من هذا الختام. واقد عرضت اقتراحاتى بعد مفاوضات مطولة مع ثروت باشا وانصاره الاذنين المتصلين بدائرة واسعة من الرأى العام ومع عدلى باشا الذى كانت معونته نزيهة قيمة . . . . »

أصبح برنامج ثروت باشا واضحا الوضوح كله عند وزارة الخارجية بمساعدة اللورد اللنبي الذى تظهر قيمة الحاحه في ايحائه بما نشرناه له آنفا

* * *

قبل أن ندلف الى نص التغيير الجديد الذى جاء به تصريح ٢٨ فبراير لا نرى بدا من قول اجمالى فى مسألتين

١ ـ سكوت ثروت باشا عن ذكر مايختص بمساعيه وشروطه الى أول فبراير . مما كان موضع التأويل وسوء الظن.

٢ ـ استدعاء لورد اللنبي الى لندن

اما المسألة الاولى فلقد تولى ثروت باشا بنفسه الدفاع عنها في حديث نشر في جريدة الليبر تيه في ٧ فبراير نقتطف منه مايأتى :ـ

س ـ يظهر أن معاليكم استبقيتم بعض عبارات تلك الشروط طي الكتمان

ج ـ هذا غير صحيح وأية مصلحة لي فى ذلك ؟

أما ما يتعلق بالشروط فان كل رجل سياسى يدرك أن التزام الكتمان التام كان أمرا لابد منه لنجاح المحادثات التى كنت قائما بها . ولقد كنت أعلم أن هذا الكتمان يعرضنى لشكوك بعض الناس وللحماية الآخرين . ولكن رغبتى الخالصة فى تحقيق أمانى بلادي جعلتنى أعرض نفسى لتلك الظنون ولا أبالي بالمخاطر . أما الآن فانى أري أنه آن الوقت لايقاف بنى وطنى على ثمار جهودي ولهم أن يحكموا علنا بما يرون

س ـ تجهلون معاليكم أن لكم خصوما كثيرين فاذا قبلتم رسميا تأليف الوزارة فماذا تكون الباكورة السعيدة التى تقدمونها لأمتكم بمناسبة توليكم زمام الحكم

ج ـ لقد طلبت الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وجعلت ذلك شرطا لقبولي تأليف الوزارة وهذا طبعا قبل الدخول فى المفاوضات لابرام اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمي

س ـ ألا يلوح لمعاليكم أن المذكرة البريطانية الاخيرة صورة لاتكاد تخفى من مشروع كرزن

ج ـ ماشأن هذه المذكرة اذا أجيبت شروطي ؟

ان ماأطلبه صريح جلي فاذا سلمت وزارة الخارجية البريطانيه فقد زال بذلك أثر المذكرة بطبيعة الحال . اهـ

أما استدعاء لورد اللنبي الي لندن فسببه واضح . ذلك أنه أخذ يدافع عن برنامج ثروت باشا بكل قوة . الشيء الذى لايخلو من الغرابة . روح البرنامج منطوية على ضرورة اعتراف انجلترا باستقلال مصر ورفع الحماية الى آخر ماجاء فى شروط ثروت باشا كل ذلك دون أن تتقيد الامة والحكومة معا بأي قيد رسمي. الا قيد المفاوضة فى ضمانات انجلترا تحت اشراف البرلمان المصري. ورهن موافقته . ظهر ذلك جليا وواضحا كل الوضوح بتفصيل أوفى وبنود معينة فى تلغراف أرسله لورد اللنبي الى المركيز كرزن. فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ يقرب من نص تصريح ٢٨ فبراير

كتب في مصر هذا النص وارسل الى وزارة الخارجية فلم تر بدأ من استدعاء لورد اللنبي لتتبين جلية الخبر .

وهاك نص التلغراف

من الفيلد مارشال الفيكونت اللنبي الى المركيز كرزن.
(وصل فى ٢٢ يناير)

بالتلغراف . . . القاهره فى ١٢ يناير سنة ٩٢١

هذا هو الكتاب الى سلطان مصر الذى أشرت اليه فى تلغرافى السابق مباشرة : —

« يا صاحب العظمة

« ١ — أتشرف بأن أعرض علي عظمتكم أن بعض عبارات

من المذكرة الايضاحيـة التى قدمتها الى عظمتكم فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ قد أولت بما لا يطابق نيات حكومة جـلالة الملك وسياستها وهذا ما آسف عليه أشد الاسف

« ٢ ـ ولقد يخال المرء ممـا نشر عن هـذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين قد وقع فى روعهم ان بريطانيا العظمى توشك أن ترجع عن موقف الكرم والعطف الذي اتخذته حيال الامانى المصرية وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص فى مصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق مع الحرية التى عرضتها

« ٣ ـ وهذا التأويل لنيـات حكومة جـلالة الملك خطأ محض فان المذكرة الايضاحية ـ على نقيض ذلك ـ تؤيد مبدأ أساسـيا هو أن الضمانات التى تطلبهـا بريطانيـا العظمى ليس مقصودا بها ابقاء الحماية فعلا أوحكما وقد نصت المذكرة على أن « بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعـة بمـا تتمتع به دولة ذات سيادة من ميزات قومية ومركز دولى »

« ٤ ـ واذا كان المصريون قد رأوا أن هـذه الضمانات لا تلتئم مع مركز البلاد الحرة فقد غاب عنهم من الجهة الاخرى أن بريطانيا العظمى اضطرت الى طلبها حرصا على سلامتها نفسها تلقاء حالة تتطلب منها الحزم الشديد وبخاصة فيما يتعلق بمسألة

توزيع جنودها . بيد أن أحوال العالم الحاضرة وحالة الجيشان السائدة فى مصر ليست عوامل دائمة والمأمول أن تتحسن أحوال العالم على توالي الايام . هذا من جانب ومن الجانب الآخر « فسيجيء وقت » ـ كما قيل فى المذكرة ـ « تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات »

« ٥ أما من حيث وجود أية رغبة في التدخل فى ادارة مصر الداخلية فقد قالت حكومة جلالة الملك ولا تزال تكرر أن أصدق رغباتها أن نترك للمصريين أنفسهم ادارة شؤونهم ولا يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . واذا كان قد ورد فيه نص على وجود موظفين بريطانيين بوزارة المالية والحقانية فان بريطانيا العظمي لم ترم بذلك الى استخدام هذين الموظفين للتدخل فى الشئون المصرية وانما قصدت أن تستبقى الاتصال اللازم لحماية المصالح الاجنبية

٦ ـ هذا هو كل مرمى الضمانات التى طلبتها بريطانيا العظمى فهى لا تبغيها لرغبة منها فى الحيلولة بين المصريين وبين التمتع بحقوق كاملة فى حكومة قومية

« ٧ ـ وإذا كان هذا هو رائد بريطانيا العظمى فى نياتها فمن السهل أن يفهم أن مما لا تسيغه من جهة أن ترى المصريين يعوقون بأعمالهم تحقيق عمل يرمى اليه الطرفان جميعا ومن جهة

أخرى أن تضطر الى التدخل لاعادة الأمن كلما هدده اختلال يثير مخاوف الاجانب ويعرض صالح الدول الاجنبية للخطر وانه ليكون مما يؤسف له كثيرا أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيراً أي مساس بمطمحهم الذي يتطلعون اليه أو أن يستشفوا أي التواء من جانب حكومة جلالة الملك أن تغير السياسة التي بينتها ، ولم يكن لحكومة جلالة الملك من اتخاذها هذه التدابير غرض سوى وضع حد لتهييج ضار قد يؤدي ـ باثارته عواطف العامة ـ الى نتائج تذهب بثمر الجهود التي بذلتها الأمة المصرية . فالاصل في الاجراءآت أنها اتخذت لمصلحة القضية المصرية التي تستفيد كل فائدة من أن يجري درسها في جو المناقشة الهادئة الودية .

« ٨ ـ والآن وقد بدأت تعود السكينة على مايظهر بفضل الروح الحكيم الذي هو قوام الخلق المصرى والذى يتغلب في الاوقات العصبية فاني أرغب مرة أخرى ان أفسر لمصر النيات الحسنة التي مازالت حكومة جلالة الملك تنطوي عليها لمصر .

(٩ ـ وليس ثمت رغبة ما في استعمال الضغط بأية وسيلة على حرية المصريين في تأييد هذه المعاهدة او مناصرة تلك ولكن حكومة جلالة الملك مع ذلك ترغب ان تمهد الطريق لنظام من

التفاهم المتبادل يفضى فيما ترجو الى حل نهائي مرض للمسألة المصرية

« ١٠ ــ ولهذا الغرض يسرني ان ابلغ عظمتكم ان حكومة جلالة الملك مستعدة ان تشير على البرلمان البريطانى ــ دون تنتظر عقد معاهدة ــ بالغاء الحماية وبالاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة وليس ثمت مايمنع منذ الآن من اعادة وزارة مصرية للشئون الخارجية تمهد الطريق لايجاد التمثيل السياسى والقنصلى لمصر

« ١١ ــ أما من حيث الادارة الداخلية لمصر فان حكومة جلالة الملك تنظر بارتياح الى انشاء برلمان له الحق فى الهيمنة على سياسة مسئولة دستورية وعلى إدارتها

« ١٢ ــ وفى نيتى أن ألغى نظام الأحكام العسكرية المعلن في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ متى صدر قانون التضمينات الضروري مع سريانه على جميع ساكنى مصر. واذا ظهر أن من المستحيل انفاذ مثل هذا القانون قبل ان يراد اجراء الانتخابات البرلمانية فانى سأكون مستعداً ــ الى ان يتم الغاء الاعلان المذكور ــ لوقف تطبيق الاحكام العسكرية فى جميع الأمور السياسية بحرية المصريين فى استعمال حقوقهم السياسية

« ١٣ ــ ومتى قامت هذه الحالة الجديدة فستنتظر حكومة جلالة الملك بالاشتراك مع الحكومة المصرية وبروح ودية في عقد

اتفاق على النقط الآتية التي ستبقي للتسوية

(ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية

(ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة

(حـ) حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات

(ء) السودان

« ١٤ ــ فالكلمة الآن لمصر والمأمول أن تقدر حسن نيات بريطانيا العظمى قدرها وان تستهدى الروية لا العواطف في موقفها اهـ

* * *

سافر اللورد اللنبي في يوم ٣ فبراير . وكانت الحكومة في لندن مرتبكة في هذا المقترح الجديد الجريء . والصحافة الانجليزية منقسمة على نفسها ازاء خطته . فمثلا كانت التيمس والديلي ميل تحضان الحكومة على قبول اقتراحاته . وقالت الديلي نيوز : انه يجب اعتبار استعفاء اللورد اللنبي محققا اذا رفضت الحكومة شروط ثروت باشا : وقارنت الديلي اكيريس بين اقتراحات اللورد اللنبي وبين شروط مستر لويد جورج فقالت : ان الجمهور سيذكر معارضة مستر لويد جورج لسياسة عار تكون نتيجتها اخراج انجلترا على جنحاج السرعة من مصر .

قدر للورد اللنبي النجاح فى مهمته . ولا نعيد اسباب ذلك النجاح . فهي التى شرحناها باجمال فيما تقدم لنا من القول . وعادفى يوم٢٨ فبراير وبذلك انتهي الدور المبدئى فى استقلال مصر ونشرا التصريح الجديد الذى يوافق تمام الموافقة فى معناه تلغراف ١٢ ينابر المرسل من القاهرة الى لندن وفيه تغيير فى بعض عباراته يدركه القارىء بسهولة

التبليغ المرفوع الي عظمة السلطان

بواسطة المندوب السامي

ياصاحب العظمه

١ ـ أتشرف بان اعرض لمقام عظمتكم ان الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الي عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الاسف

٢ ـ ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين القي في روعهم ان بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف علي الاماني المصرية وانها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لايتفق والحريات التى وعدت بها

٣ ـ غير انه ليس شيء ابعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الاساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمي ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكرة علي ان بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في ان ترى مصر متمتعة بما تتمتع به

البلاد المستقله من ميزات اهلية ومن مركز دولى

٤ ـ واذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات انها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا انما الجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها اشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية. على أن الاحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة والامل وطيد فى أن الاحوال العالمية صائرة الي التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فكما قيل فى المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية

٥ — اما ان تكون انجلترا راغبة فى التدخل فى أمور مصر الداخلية فذلك ماقالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ان اصدق رغباتها واخلصها هو أن تترك للمصريين ادارة شؤونهم. ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمي عن هذا المعنى واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الي استخدامها للتداخل في شؤون مصر وكل قصدته هو ان تستبقى اداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الاجنبية

٦ ــ هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة اهلية

٧ ــ فاذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن لاحد ان ينكر ان انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذي يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تتوق اليه مصر أو أن ينكر انها تكره ان ترى نفسها مضطرة الي التدخل لرد الامن الي نصابه كلما ادركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر . وانه ليكون مما يؤسف له ان يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت اخيراً اي مساس بمطمحهم الاسمى أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حداً لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى اهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من ان البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص

٨ ــ والآن وقد بدت تعود السكينة الي ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فانى لسعيد ان انهى الى عظمتكم إن حكومة جلالة الملك

تنوى ان تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا واننى لعلى يقين بان هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الاساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا

٩ ـ وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلي لمصر

١٠ ـ اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى

وان ابطأ لاي سبب من الاسباب انفاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) الساري علي جميع ساكنى مصر والذى اشير اليه فى التصريح الملحق بهذا فانني أود أن أحيط عظمتكم علما باننى . الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية في جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

١١ ـ فالكلمة الان لمصر وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى امرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء ولى مزيد الشرف الخ

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

وبما أن العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر اهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المادىء الاتية:

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر مستقلة ذات سيادة

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الاحكام العرفية التي اعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ ـ الى ان يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق في الامور الاتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي:

ا ـ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر

ب ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي

بالذات او بالواسطة

جـ ـ حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات

د ـ السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هى عليه الان

كلمة موجزة
فى تصريح ٢٨ فبراير

نقدم للقارىء فى مقدمة هذه الكلمة حديثاً لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا مع مندوب جريدة « بتى جورنال » الباريسية عن رأى دولتـه فى موقف مصر الحاضر . نقلا عن جريدة الاستقلال بعدد ١٧ يونيو سنة ١٩٢٢

قال المندوب :

« انما اسم عـدلى يكن باشا من الاسماء التى سيذكرها التاريخ عند مايدرس الطور الحالى للمسألة المصرية . وهذا ما حدا بى الى أن أقف منه على تصريحات أثبتها هنا .

قال عدلى باشا :

ينكر بعض مواطنى ان حالة بلدنا قد تغيرت ويؤكدون « ان مصر لم تنل شيئا » وأنا لا أقاسمهم هذا الرأى اذ قد حصلنا على حق تنظيم حياتنا السياسية فى الداخـل بحرية وبتثبيت شخصيتنا الدولية فى الخارج وليس علينا أن نغضى عن هذه الفوائد وأهم من هذا أننا اكتسبنا حق المناقشة على قاعدة اكثر تدعيما

وقد وقع لي أثناء محادثاتي المتعددة التي جرت في العام الماضى بلندن مـع اللورد كيرزون وهى محادثات كنت أسعي أثناءها فى

اقتناص حريتنا جهداً بعد جهد — ان قلت غالباً لرجل الحكم الانجليزي عند ماكان يلحف فى الاحتفاظ ببعض الضمانات

« ولكن هذا يتنافى مع مبدأ الاستقلال »

فكان اللورد كيرزون يجيبنى حينئذ « عفوا . . . فانما مصر لم تستقل بعد »

أما اليوم فقد اعترف جهاراً وفى مواجهة العالم بذلك المبدأ الذى كنت أناضل فى سبيله ومن الواجب في أية مفاوضة أخرى جديدة أن يؤخذ به ويعول عليه

لهذا اكرر عليك بأنى مقيم علي رأيي انا قطعنا شوطاً يذكر فى سبيل الغاية التي ننشدها

ـ وماذا ترون فى النقط الاربع التى احتفظت الوزارة الانجليزية بحق تسويتها على ماتهوى مع الحكومة المصرية وهل ترون مارأت المعارضة من ان الفاظ تصريح الوزارة الانجليزية تنم من جانبها عن رغبتها فى الحصول على نوع من الضمانات لايكون معها نظام الحكم المستقبل فى مصر مباينا كثيراً للنظام الحالى؟

ـ كانى بك تقيم دعوى نزعات خاصة وليس لاحد ان يعزو اية نية لكائن من كان . اما من ناحيتى فانى اظن . بل اؤمل أن بريطانيا العظمي وقد ادركت انها لن تجنى شيئا من وراء امتداد

ازمة طال أجلها ترغب باخلاص حل جميع المسائل المعلقة على نحو اكثر ملاءمة لنا . والا فكيف السبيل الى ادراك مغزى اقدامها على الاعتراف باستقلالنا ؟

فقلت لعدلى باشا :

ـ كان للمسألة المصرية تحت نظام الحماية امتيازأنها تبدو فى عيون بعضهم مسهلة جدا لان وزارتى لندن والقاهرة وحدهما هما اللتان كان لهما ان تحلاها . فهل لم تزدد الحالة تعقدا بغرابة غداة اعلان التصريح البريطانى ؟ وهل لا يحمل النظر الى ان الدول الاوربية ، وقد اصبحت حرة فى عملها على اثر الغاء الحماية تردن ان تتناقشن مباشرة مع مصر باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة في المسائل التى لها مساس بتامين مواصلاتهن وحماية رعاياهن مثلا ؟

فنظر الى عدلى باشا بنصف ابتسامة وقال :

ـ وهل لى ان اتكهن لاعلم غيب مافى افكار رجال الحكم فى اوروبا ؟

ـ نشرت احدى الصحف العربية هذه الايام الاخيرة ماموداه تقريبا : مادامت مصر قد استقلت ، وما دامت من جهة اخرى قد شاركت الحلفاء فى الحرب فمن حقها ان تطلب اقامة نظامها لا عن طريق مفاوضات يطول امدها أو يقصر بين ممثليها وممثلي انجلترا ولكن عن طريق موتمر من امم الاتفاق

نعم انى اعلم أن هذه الفكرة مطروحة يخوض فيها الكثيرون من المصريين فما قولكم فيها ؟

فامعن عدلى باشا فى التفكير ثم قال :

ـ عند ما كانت توضع معاهدات الصلح اعربنا عن رغبتنا الشرعية على ماالظن ـ فى أن نقبل للجلوس الى جانب دول الحلفاء أو لندافع عن قضيتنا علي الاقل وقد بقيت رسائل الوفد دون جواب وهذا يبين لنا بعض الشيء ماقد يحتفظ به للطلب الذى نتكلم عنه من مآل »

وصمت رئيس الوزارة السابق طويلا ثم قال كأنه يحدث نفسه :

على أنى لاأرى جيداً من في مصر ياخذ على عاتقه مهمة البدء فى تقديم الطلب » اه

هذا هو اعتراف رجل كبير كان هو اللسان الرسمي لقضية مصر فى لندن فى اخراه . وكان رسول الصلة بين لورد ملنر وبين الوفد المصرى فى اولاه

الحديث ناطق بفائدة التصريح لمصر . لانها اصبحت وامورها الداخلية بيدها وشخصيتها الدولية معترف بها . غير انه مما يلفت النظر فيه كثيرا قول عدلى باشا للورد كرزن «ولكن هذا (أى الالحاف فى طلب الضمانات) يتنافى مع مبدأ الاستقلال» وجواب

لورد كرزون عليه بقوله « عفوا : فانما مصر لم تستقل بعد » .
أي أن انعدام الشخصية السياسية كان حجر العثرة دائما في سبيل المفاوض المصرى . لان فقدان الاهلية الاستقلالية الدولية يلازمه اينما حل أو رحل . فهو اذا جلس للمفاوضة او قابل مقابلات سياسية فلا ينظر اليه الا من جهة واحدة هى انه يمثل أمة عديمة الصفة الاستقلالية الدولية

هذه الصفة الوضيعة صفة عدم المركز الاستقلالى آلمت المصريين فى مواطن كثيرة كان أظهرها وأشدها ايلاما تغليق مندوبى مؤتمر فرساوى الذي سموه مؤتمر السلام ـ الابواب فى وجه الوفد المصري دون ان يسمحوا له بسماع ظلامة المصريين ولماذا ؟ لأنهم لا يعرفون مصر المستقلة بل يعرفون مصر المحمية التي وافقوا في مؤتمرهم هذا علي خنقها بدل أن تدخل فى عداد الامم التي حررت على قاعدة ولسن القائلة بحرية الشعوب واستفتائها فى مصيرها .

هنالك احسسنا بأننا من ناحية الدول صفر اليدين وأن قولنا بان مسألتنا دولية أو يهم الدول من شأنها شيء الا بمقدار مالها من المصالح ـ هو قول الطف مايوصف به ان صاحبه مخدوع فيه وهاهى الايام قد اكدت الرأى الثانى الذي يرى ان حل مسألة مصر فى يد الانجليز لاغير وليس أدل على ذلك من موافقة

الدول على الحماية لما ارادت انجلترا الموافقة ثم اعترافهن بالغائها وبالاستقلال والسيادة لما اعترفت لنابها

* * *

هنالك فى جو السياسة اعتراض مشهور على هذا الاستقلال هو ان مستر لويد جورج كتب الى المستعمرات المستقلة بما يفيد ان الحال فى مصر لم تتغير · ولا يسعنا هنا الا ان نثبت الخطاب برمته كما اثبتنا غيره لنقول رأينا فيه

صورة التلغراف المرسل من وزير المستعمرات الي الحاكم العام لكندا والى حكومات استراليا وزيلندا الجديدة واتحاد افريقية الجنوبية

دوننج استريت في ٢٧ فبراير سنه ١٩٢٢

من رئيس الوزارات (البريطانيه) الى رئيس وزارتكم : ـ

يسرني أن ابلغكم أن حكومة جلالة الملك قد قررت الآن بالاتفاق التام مع لورد اللنبي أصدار تصريح لمصر تنتهي به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمصالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر · وهذا التصريح مصوغ وفق الآراه التى اعرب عنها فى المؤتمر الامبراطورى وهو ينفذ المبادىء التى وضعت وقتئذ

وقد ابلغتم من قبل شروط التسوية التى عرضتها حكومة

جلالة الملك فى شهر نوفبرمع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن اضطرابات صغرى فى عدة مدن قمعت بسهولة وارتكبت بعض جرائم القتـل السياسية وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ولاحداث اضراب عام بين مستخدمى الحكومة ولكنها لم تفز الا بنجاح ضئيـل . وبعد عيد الميـلاد مباشرة نفى زغلول باشا زعيم التهييج الوطنى تحت الاحكام العسكرية لاًبائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون وهم الآن فى طريقهم الى سيشل .

وفى خلال هـذا مضى لورد اللنبى فى المفـاوضات لتأليف وزارة وعرض فى ينـاير اقتراحات لهـذا الغرض على هـذه الحكومة (الانجليزية) وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة مع ترك التدابير الضرورية لحمـاية المصالح الخـاصة التى الامبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل وقـد اعددنا هذه الاقتراحات مما لاسبيل الى قبوله اذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافيه فى نظرنا كضمان لمصالحنا الخاصة الخليقة أن لايعود لها متكأ عادل متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل

للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للاشارة على البرلمان بانهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة المصالح البريطانية ولكن لورد اللنبي صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة المصريين وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول علي تأليف وزارة مصرية علي هذه القاعدة . فطلبنا اليه أن يحضر لاستشارته وقد أدى ذلك الي نتائج مرضية جدا.

ومن حيث أن كل المفاوضات الاخيرة لم تؤت ثمرة مافقد تقرر أن نمضى الى انهاء الحماية علي قاعدة تصريح من جانب واحد ارسلناه اليكم بالتلغراف مع هذا .

وهذا التصريح ـ مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ـ يقرر المركز الذي ندعيه فى مصر حيال كل الدول الاخرى ويسرد الامور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الامبراطورية وقد ابقيت الحالة الراهنة فى كل هذه الامور ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة فيها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح وفي خلال ذلك يكون المصريون احرارا فى وضع انظمتهم القومية محتذاة علي مثال امانيهم

ونحن ننوى فى ابلاغنا جوهر هذا التصريح الى الدول

الاجنبية أن نعلن أن انهاء الحماية البريطانية في مصر لايتضمن تغييرا مافي الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الاخرى في مصر وفي نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها ولذلك فانها(أي بريطانيا) ستحافظ دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التي اعترفت بها الحكومات الاخرى من زمن طويل باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية . ونحن بلفتنا النظر الى هذه العلاقات الخاصة كما هي محددة في التصريح الذي يعترف باستقلال مصر ننوى أن نصرح اننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقص فيها اية دولة أخرى واننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى واننا نعتبر أى اعتداء على أراضي مصر عملا يرد بكل الوسائل التي لدينا

وسيسلم اللورد اللنبي التصريح الى السلطان في ٢٨ فبراير وسيقدم الى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه . وهو مرسل اليكم في تلغراف على حدة

لويد جورج

يريك هذا الخطاب لأول وهلة أن مصر لا تزال كما كانت. لا استقلال لها ولا سيادة . ولقد كان هذا الخطاب حجة كبيرة دائما بين يدي من ينكرون علي مصر ما نالت من استقلال مبدئي وسيادة . ولكن السياسى الحاذق كلويد جورج قد تضطره الظروف الى اختيار اسلوب من القول خاص يقصد به سياسة وقتية لمجاراة نزعة خاصة. ثم هو يعلم بعد ذلك ان الايام والحوادث ستذهب بحدة قوله وترجعه رغم السياسة الي المعقول فى شريعة الامم والشعوب

واليك مجمل البيان :

في منتصف شهر فبراير سنة ١٩٢١ خطب مستر لويد جورج في مجلس العموم قائلا :

« أما فيما يتعلق بمصر فان فى نيتنا أن نعرض عليكم تقرير ملنر وستتاح للمجلس فرصة مناقشته وليست الحكومة مستعدة أن تقول الى أي حد تستطيع أن تتبع هذا التقرير أو تقبل توصياته الا بعد أن تفاوض الوزراء المصريين الذين لم يستشاروا فى الموضوع رسميا وسيكون علينا أن نعرف آراءهم في الموضوع بالضبط ولو أنه كان ممكنا لوددت أن أستشير ايضا ممثلى الاملاك المستقلة قبل أن نضع أى قرار فانها مسألة على أعظم جانب من الاهمية الحيوية للامبراطورية وللسلم فى الشرق الاوسط

وإعلاقاتنا المستقبلة فيما يحتمل مع الهند »

بعد ذلك انعقد المؤتمر الامبراطورى بالفعل فى أوائل يوليو وبعد أى انتهى من المناقشة فى مسألة تجديد المعاهدة مع اليابان تكلم فى القضية المصرية . ففى يوم ٧ يوليو روت شركة روتر ما نصه

« كانت مباحثات المؤتمر الامبراطوري امس بعد الظهر مقصورة كلها على مصر وتقرر أن الاقتراحات الخاصة بارضاء الأماني القومية المصرية وبالمحافظة في الوقت نفسه على مصالح الامبراطورية وهي الاقترحات التي تبحثها الآن الحكومة البريطانية سيتناقش فيها تفصيلا فى تاريخ مقبل وزراء المتلكات وممثلو الهند قبل وصول المندوبين المصريين »

فانت ترى من هذا أن حكومة انجلترا اعطت المؤتمر الامبراطورى فرصة التكلم فى مسألة مصر بعد ان تطور اختصاصه الى اوسع مما كان عليه . فصار حقا عليها أن تخبر حكومات هذه المتلكات بما تم في حل هذه المسألة . ومن غير المناسب سياسيا أن تقول لها ان مركز مصر قد تغير وهى امم تطمح ايضا الى الاستقلال . او ان استقلالها قانوني ـ تعترف به الدول جميعا . لأن مثل هذا القول لا يلقى جزافا ودفعة واحدة لمستعمرة قد تلح هي بعد ذلك فى طلب استقلالها بكل الوسائل . وانجلترا ابعد الامم عن أن تضرب نفسها بيدها

على أن مصر لا يهمها شيء من هذا التصريح بعد أن ثبت أن أوامر السياسة ونواهيها لا تحترم الا لأسباب . اذا زالت هذه الاسباب يوما انهدم كل أمر وكل نهى واضحي قصاصة ورق

هاهو لويد جورج يقول فى بيانه هذا : انه يعد التدخل الاجنبي ــ اعنى فى شؤون مصر ــ من أية دولة عملا غير ودى : هو يعده عملا غير ودى ولكن ماذا ابقت الايام من صفات الود بين امم كانت بالامس متآخية ثم دارت بها المنافع الخاصة دورتها واذا بعضها لبعض عدو مبين. واذا كان نصيب المعاهدات النقض والتبديل وهى المكتوبة بروح الاتفاق فكم يكون نقض امر كهذا اذا مارأت احدى الدول يوما أن مصلحتها تقضى عليها بالتفاهم مع مصر وحدها سواء أكان ذلك برغبة انجلترا أم لم يكن برغبتها . هذا جائز في كل وقت بعد أن تقف مصر على قدمين ثابتين من وزارة مسئولة ومن نظام نيابى يشمل انواع الحريات جميعا

امامنا أقرب مثال. حدود مصر الغربيه فاوض فيها السنيور شانزر (وزير خارجية ايطاليا) وزارة خارجية انجلترا أملا في أن يسوى معها المسألة مع اهمال جانب مصر في هذه المفاوضة كما كانت الحال قبل تصريح ٢٨ فبراير. ولما كانت انجلترا تفهم معنى مااعطت لمصر احالت المسألة على الحكومة المصرية

تتفاوض هى ايطاليا

لا ندلل على أن السياسة فى بعض مواقفها تجيز التخبط فى القول بمقدار ماترى دليلا على ذلك من قول المستر لويدجورج في هذا الخطاب بعينه «وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات ـ اقتراحات ثروت باشا ـ مما لاسبيل الى قبوله اذا كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لمصالحنا الخاصة » أى أن هذه الاقتراحات فى أولاها كانت شديدة الوقع على مسمع الحكومة الانجليزية ولذا اجفلت عند سماعها وقررت مبدئيا عدم قبولها . لأن لورد اللنبي باغتها بها وهي واسعة النطاق عن كل وسيلة كانت الحكومة الانجليزية تنوى أن تحل بها المسألة المصرية . قارن هذا المعنى بقوله فى الخطاب عينه « ونحن ننفذ المبادىء التى وضعت وقت انعقاد المؤتمر الامبراطوري» — أى فى مسألة مصر — تجد التناقض ظاهرا اذ كيف يفهم أن شروط ثروت باشا كانت شديدة الوقع على اذن السياسة الانجليزية اولا وهى التي شملها تصريح ٢٨ فبراير على حين أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ٩٢٢ هو الذى رسمه المؤتمر الامبراطورى الذى انعقد فى اوائل يوليو سنة ٩٢١ ! ؟ كيف نجمع بين الارتباك الذى عري الحكومة الانجليزية عندما ارسلت اليها شروط ثروت باشا مفصلة وبين ان هذه الشروط نفسها هي التى قرر المؤتمر

الامبراطورى ان تحل بها مسألة مصر ؟ لا نجد لذلك جوابا غير ماقررنامن أن السياسة مرنة جدا تقول اليوم ماتنقضه غدا . بل قد تتعارض معانيها في القول الواحد . واقوال هذه حالها لا يفهم عقل بشري ان يكون المقصود بها ان تكون شرعة لبلد كمصر ناهض مجد يقظ . فمصر لا تنظر في اعمالها المستقلة وبخاصة في المستقبل الى مثل هذه الاقوال بل سيذهب بها غيرها كما ذهب بأثر الوثائق الرسمية التى آلمت الأمة كل الايلام نص التصريح لمصر أولا وعمل الوزارة المستقل ثانيا . والأفعال دائما كانت ماحقة اثر الأقوال . ومن تتبع مسالك لويد جورج مع حكومتى انقرة وموسكو أولا وآخراً يعرف كيف تهزم عزائم الشعوب وفعالها ادهى رجال العالم سياسة واكبرهم قوة واكثرهم سفينا

اما التحفظات الانجليزية فسيكون لمصر النيابية فيها مجهود يذكر بالاعجاب والثناء . وستكون المفاوضة بشأنها مفاوضة مستقل مع مثله معترف باستقلاله دوليا

الرسميات الاستقلالية

تأليف الوزارة الجديدة

أمر كريم رقم ١٣

صادر لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

عزيزي عبد الخالق ثروت باشا

أن القرار الذي أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز . وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد . ولا ريب فى أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها .

ونظرا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور فى خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم وقد

أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالي به .

ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام .

وانا نسأل الله العلي القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان ؟

فواد

صدر بسراي عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢)

جواب حضرة صاحب الدولة
عبدالخالق ثروت باشا

ياصاحب العظمة

أتقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ماتفضلت فأولتني من الثقة السامية اذ عهدت الي بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لي رتبة الرياسة الجليلة .

واني لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي في العمل وهم:

اسماعيل صدقي باشا	لوزارة المالية ،
جعفر ولي باشا	لوزارة الاوقاف ،
مصطفى ماهر باشا	لوزارة المعارف العمومية ،
محمد شكري باشا	لوزارة الزراعة ،
مصطفى فتحي باشا	لوزارة الحقانية ،
ابراهيم فتحي باشا	لوزارة الحربية والبحرية ،
حسين واصف باشا	لوزارة الاشغال العمومية ،
واصف سميكه بك	لوزارة المواصلات .

فاذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدي عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه

ياصاحب العظمة

لم يكن لزملائي ولي ، ونحن نشاطر الامة أمانيها فى الاستقلال ، الا أن نقر الوفد الرسمى الذي تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمي على مافعل . فلم يكن يسعنا أن نتولى اعباء الحكم مادامت المباديء التى تسترشد بها الحكومة البريطانيه في سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته . فان تولي الحكم علي مثل هذه المبادىء قديكون فيه معنى القبول لها

غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية في البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرا كبيرا فاصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة اذ أنها تري أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لامن ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أي اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة باى تعهد سابق .

أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى حماية مصالحها من حاجة للتشدد في طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن

خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثرا هو حسن نيـة مصر ومصلحتها فى حفظ العهود . على أن الوزارة ترى أنه لكي تكون جهود البلاد في سبيل تحقيق كامل أمانيهـا بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحـكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الامة وان تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبـاديء القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئه النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وغنى عن البيان ان انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الاحكام العرفية وانه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية .

وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيراً الى عظمتكم . وستتخذ الوزارة بلا امهال مايدعو اليـه الامر فى ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الامـة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيـدة للحرية عملا بالاحكام العرفية .

هذا وان اعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمـل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج .

ونظرا لأن النظام الاداري الحالي لا يتفق مع النظام السياسي الجديد ومع الانظمة الديمقراطية التي ستمنحها البلاد فان الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الامر بنفسها وبلا شريك في الحكم الذي ستتحمل كل مسؤليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها في ادارة شئون الأمة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها .

والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر في تسوية المسائل التي بقي حلها وأقوي حجة تستعين بها في تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل الامة علي هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفه القلوب وأن تأخذ بدواعي النظام وتلتزم جانب الحكمة .

والوزارة تحيّي العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر في طلوعه على الامة بفضل مابذلته عظمتكم من المساعي الوطنية العالية وهي واثقة أن ستلاقي من لدن عظمتكم كل تأييد في عمل الغد وأنها لترجوا ان يجيئ مكللا لجهود البلاد .

وانني لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين . ثروت

القاهرة في ٢ رجب سنه ١٣٤٠ (١ مارس سنه ١٩٢٢)

المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ،

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (اول مارس سنه ١٩٢٢) ،

وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت .

المادة الاولى

عين : عبد الخالق ثروت باشا وزيرا للداخلية والخارجية

واسماعيل صدقى باشا وزيرا للمالية

وابراهيم فتحى باشا وزيرا للحربية والبحرية

وجعفر والي باشا وزيرا للأوقاف

ومصطفى ماهر باشا وزيرا للمعارف العمومية

ومحمد شكرى باشا وزيرا للزراعة

ومصطفى فتحى باشا وزيرا للحقانية

وحسين واصف باشا وزيرا للأشغال العمومية

وواصف سميكة بك وزيرا للمواصلات

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراى عابدين في ٢ رجب سنه١٣٤٠ (اول مارس سنه ١٩٢٢)

فوءاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

اعلان استقلال مصر
الى شعبنا الكريم

لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وانا لنبتهل الى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر فيكون لبلادنا مايتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا فى هذه الساعة العظمي أننا لن نألوا جهداً فى السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على اسعاد شعبنا الكريم

وانا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد .

صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢) فؤاد

أمر كريم رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢

عزيزى عبدالخالق ثروت باشا

فى هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد

نشعر بأعظم الاغتباط واكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى أمتنا العزيزة .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علما بهذا الخطاب المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره في جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه اليه .

صدر بسراى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنه١٩٢٢) .

فؤاد

* * *

ترجمة المنشور المرسل من وزارة الخارجيه المصرية الى الوكالات السياسيه للدول الاجنبيه بتبليغها تأليف الوزارة

زارة الخارجيه

القاهرة فى ١٥ مارس سنه ١٩٢٢

تتشرف وزارة الخارجية بابلاغ الوكالة السياسية لدولة . .

انه بمقتضى مرسوم صادر بتاريخ اول مارس الحاضر قد تألفت وزارة جديدة برئاسة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا .

ووزارة الخارجية تنتهز فرصة ارسال صورة هذا المرسوم الى الوكالة السياسية للاعراب لها عن عظيم الاحترام ؟

ترجمة المنشور المرسل من وزارة الخارجية المصرية الي الوكالات السياسية للدول الاجنبية بتبليغها النطق الملكى المعلن لاستقلال مصر

وزارة الخارجية

القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

حضرة

اتشرف بأن أرسل لكم طى هذا ترجمة النطق الملكى الذى أصدره مولاى ولى الامر على أثر الغاء الحماية البريطانية على مصر معلنا به أن مصراً أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ومتخذا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وانى ارجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق الى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لاكرر لجنابكم الاعراب عن عظيم احترامى

وزير الخارجية

ثروت

ترجمة المنشور المرسل من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا الي الوكالات السياسية للدول الاجنبية بتبليغها توليته مقاليد وزارة الخارجية المصرية

وزارة الخارجية

القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

الي حضرة صاحب السعادة المسيو . .

الوزير المفوض لدولة . .

ياجناب الوزير

اتشرف بابلاغكم أننى قد توليت فى الوزارة الجديدة مقاليد وزارة الخارجية .

وانى لأهنيء نفسى بما سيكون لى بكم من الصلات كما أرجو أن ألقي من جميل مؤازرتكم مايسهل علي القيام بالمهمة التى شرفتنى بها ثقة مولاى العظيم ويعيننى على استبقاء صلات الود القائمة بين حكومتينا والعمل على انمائها .

وتفضلوا ياجناب الوزير المفوض بقبول عظيم احترامى

وزير الخارجية

ثروت

ترجمة الخطاب المرسل من فخامة المندوب السامي البريطاني الي حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

دار المندوب السامى

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

أتشرف بأن أرسل الى دولتكم مع هذا صورة منشور وجهته الي وكلاء الدول الأجنبية فى هذا القطر لأبلغهم بأنه نظرا لالغاء الحماية البريطانية على مصر تصبح العلاقات بين الحكومة المصرية وبين هؤلاء الوكلاء مع وزير الخارجية المصرية رأسا .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامى

المندوب السامى

اللنبي (فيلد مارشال)

دار المندوب السامي

القاهره فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

الى حضرة صاحب السعادة المسيو . . . .

الوزير المفوض لدولة . . . .

ياجناب الوزير

ابلغ السير ملن شتهام وكلاء الدول الاجنبية فى مصر بمنشور بعث به اليهم بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ أنه نظرا للمسئوليات الجديدة التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها فى هـذه البلاد فان العلاقات بين الحكومة المصرية وبين وكلاء الدول الأجنبية تجرى بطريق ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

على انه نظراً لأن الحماية البريطانيـة على مصر قد انتهت على اثر التصريح الذى أعلنته حكومة جلالة الملك وأقره البرلمان البريطانى فانى اتشرف بابلاغكم بأن علاقات الحكومة المصرية مع وكلاء الدول سيتولاها منذ الآن وزير الخارجية المصرية .

وتفضلوا ياجناب الوزير بقبول عظيم احترامى

المندوب السامى

العيد الوطني الرسمي لمصر

رياسة مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء ما يأتي :

يعتبر يوم صدور النطق الملكى باعلان استقلال البلاد وهو يوم ١٥ مارس عيداً وطنيا سنويا تستريح فيه وزارات الحكومه والمصالح الاميريه فى جميع انحاء القطر

القاهرة فى ١٧ رجب سنة ١٤٣٠ (١٦ مأرس سنة ١٩٢٢)

رياسة مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء ما يأتى

إحتفالا بأعلان استقلال البلاد تستريح وزرات الحكومة والمصالح الاميرية فى جميع انحاء القطر يوم الأثنين الموفق ٢١ رجب سنة ١٤٣٠ (٢٠ مارس سنة ١٩٢٢) .

القاهرة فى ١٧ رجب سنه ١٣٤٠ (١٦ مارس سنه ١٩٢٢)

لجنة الدستور المصري
رياسة مجلس الوزراء

صادق مجلس الوزراء في ٥ شعبان ١٣٤٠ (٣ ابريل سنة ١٩٢٢) على المذكرة الآتية :

أشار الامر الكريم الصادر اليّ بتأليف هذه الوزارة الى رغبة حضرة صاحب الجلالة الملك فى تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستووى وعهد الى الوزارة باعداد مشروع ذلك النظام . وقد كان جواب الوزارة على هذا الامر الكريم أنها ستأخذ فى الحال فى اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وان هذا الدستور سيقرر مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وبما أن الوزارة ترى أن تستعين فى القيام بهذه المهمة الخطيرة بآراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية ،

لذلك ، أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء راجيا الموافقة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب ويكون أعضاؤها حضرات أصحاب الدولة والمعالي والسعادة والعزة الآتية أسماؤهم :

حسين رشدى باشا رئيس

أحمد حشمت باشا

يوسف سابا باشا

أحمد طلعت باشا

محمد توفيق رفعت باشا

عبد الفتاح يحى باشا

سماحة السيد عبد الحميد البكرى

فضيلة الشيخ محمد بخيت

نيافة الانبا يؤنس

قليني فهمى باشا

اسماعيل أباظه باشا

محمود أبو حسين باشا

منصور يوسف باشا

يوسف أصلان قطاوى باشا

ابراهيم أبو رحاب باشا

على المنزلاوى بيك

عبد اللطيف المكباتي بيك

محمد على بيك

زكريا نامق بيك

ابراهيم الهلباوى بيك

عبدالعزيز فهمي بيك

محمود أبو النصر بك

الشيخ محمد خيرت راضى بيك

حسن عبدالرازق باشا

عبدالقادر الجمال باشا

صالح لملوم باشا

الياس عوض بيك

على ماهر بيك

توفيق دوس بيك

عبد الحميد مصطفى بيك

حافظ حسن باشا

عبد الحميد بدوى بيك

القاهرة فى ٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (٣ ابريل سنة ١٩٢٢)

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

اعتراف الدول باستقلال مصر

نص بعض الرسائل البرقية التى ارسلت من الملوك ورؤساء الجمهوريات الى جلالة ملك مصر . ننشرها دون الرد عليها كنموذج للاعتراف باستقلال مصر الدولى

الى جلالة الملك فؤاد

اهدي جلالتكم بهذه المناسبة السعيدة صادق التهاني وأرجو من صميم القلب أن تسعد بلادكم بثمار الاستقلال ازمانا طويلة فى ظل حكم جلالتكم

جورج
ملك وامبراطور

من جناب رئيس جمهورية فرنسا الى صاحب الجلالة ملك مصر

جلالة فؤاد الاول ملك مصر

ارجو جلالتكم أن تتفضل بأن تقبل، مع تهانىّ الشخصية ، جميع التمنيات التى اتمناها لسعادتها ولرفاهية مصر التى يربطها مع فرنسا كثير من روابط المصالح المشتركة ومن الذكريات القديمة

ا . ملران

من ملك ايطاليا الى صاحب الجلالة ملك مصر

روما فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

جلالة ملك مصر

فى هذا اليوم الذى يبدأ فيه عهد جديدللامة المصرية تحت رعاية جلالتكم

أود أن ابعث عظيم سلامى الودى وأن أكون ترجمان حال التمنيات التى تتمناها ايطاليا لرفاهية مصر حيث أن تعاون امتينا الحى الفائض بالثمار ، التعاون الذى سيزداد دائما فى نموه على أساسات متينة من المصالح المشتركة ، سيجدد تقاليد البحر الابيض المتوسط القديمة

فيكتور عمانوئيل

من جلالة ملك البلجيك الى جلالة ملك مصر

بروكسل فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

اهنئ جلالتكم بالعرش الملكي وأرجوا من صميم فؤادي أن تكون أيامكم مقرونة بالسعادة وان تتمتع مملكتكم بالرفاهية.

الامضاء

من جلالة ملك اليونان الى صاحب الجلالة ملك مصر
أثينا فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر فؤاد الاول
القاهرة

انه لمناسبة اعلان استقلال مصر في عهد جلالتكم أبادر بتقديم فائق التهانى مع صادق التمنيات لسعادة جلالتكم ولرفاهية الشعب المصرى . هذا وانى أود بكل عواطف قلبي تحقيق عملكم المجيد .

ولي وطيد الأمل أنه برعاية جلالتكم ستحكم أواصر الصداقة والثقة الموجودة لحسن الحظ بين شعبينا . ومع شدة رغبتي فى تحقيق ذلك أرجو جلالتكم أن تتقبلوا صادق تبريكاتي مع عظيم احتراماتي وجزيل صداقتي القلبية قسطنطين
ملك

من جناب رئيس حكومة الولايات المتحدة الى صاحب الجلالة الملك
واشنطون فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٢
حضرة صاحب الجلالة احمد فؤاد ملك مصر القاهرة
يسرني أيها الصديق العظيم أن أقدم لجلالتكم بالاصالة

عن نفسى وبالنيابة عن الشعب الاميركي أخلص تهانئ القلبية لمناسبة اعتراف حكومة الولايات المتحدة رسميا باستقلال مصر معبرا بذلك عما أشعر به مع مواطنى من الغبطة بالترحيب بدخول مصر في مجمع الامم الحرة . وانى أرجو أن يكون العصر الجديد الذي تستقبله جلالتكم والشعب المصرى عصر سعادة ورفاهية

وارن ج . هارنج

الخطب السياسية لرئيس الحكومة المصرية بعد اعلان استقلال مصر

اثبتنا فيما اسلفنا من القول أن قطب رحي هذا الدور وبطله هو ثروت باشا فجدير بنا أن نثبت هنا ما ألقاه من الخطب الرسمية السياسية بعد اعلان استقلال مصر. ولهذه الخطب اهمية عظمى فى معرفة اتجاه سير الحكومة الجديدة بالبلاد المستقلة. وقياس درجة تكييفها للمسائل المختلفة والحكم عليها. ومعرفة مقدار قسطها من الشجاعة الادبية امام انجلترا الخصم القوى من جهة وأمام الامة المتعطشة الى الاستقلال التام من جهة اخري

خطبة ثروت باشا
في حفلة كونتننتال

حضرات السادة الاجلاء

اني لمغتبط كل الاغتباط بموقفي بينكم في هذا اليوم السعيد الميمون الذى هو أول عيد لميلاد مولانا المعظم بعد اعلان استقلال البلاد.

أرى أيها السادة من واجبي قبل كل شيء أن انحنى بكل احترام واجلال تحية لصاحب عرش مصر على ماأبداه من التفاني في شد أزر أمته والاخذ بناصرها فى هذا الدور العظيم من أدوار تاريخها الطويل المجيد. لقد كان من بواعث سعادتى ان رأيت بنفسي عن كثب ماقام به ملكنا النبيل من الجهاد فى القضية المصرية فأثبت بهذا ان الدم لايكذب. وكتب لنفسه في تاريخ المجد صحيفة خالدة جديرة بابن اسماعيل وحفيد ابراهيم ومحمد على. فلنحى سيد مصر المستقلة ولنهتف جميعاً من قلب مفعم بالاخلاص والولاء: ليحيي جلالة الملك فؤاد الاول.

ثم نحيي بعد ذلك هذه الامة الكريمة التي عرفت قدر نفسها واستمسكت بحقها وأبت أن تنزل عما يوجبه عليها تاريخها الحافل بالعظائم ويحتمه عليها ماضيها العظيم. وأظهرت من الحكمة

وسداد الرأى ما اكسبها احترام الامم وجعلها جديرة بما تطمح اليه من المستقبل الزاهر . فانه اذا كان لأحد فضل فى ماوصلنا اليه وفى ماسنصل اليه بعون الله وتأييد مليك البلادفانما الفضل فى الواقع للامة بأجمعها ولما أبداه كل فرد منها كبيرا أو صغيراً من صدق الوطنية وروح التضحية

أيها السادة انتم من صفوة ابناء الامة ومن خيرة أهل الفضل والحجى فيها ولكم اكبر مصلحة فى نجاحها ويسرها . فأنا انتهز هذا الظرف السعيد لكي اكاشفكم بما يجول فى نفسى وأخاطبكم اليوم لكي استمد العون والتعضيد منكم على ماانا ماض فيه مع زملائى فانما نحن لكم نعمل وبكم نعتز وليس لنا من الحول الا بمقدار مانرى منكم من الاخذ بناصرنا وماتولونا من ثقة

لنرجع اذا ايها السادة قليلا الى الوراء لنتعرف الحاله على حقيقتها ونتبين منها اهمية الخطوة الّتي خطوناها اخيراً

بسطت بريطانيا العظمى حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ على اثر دخول تركيا الحرب العامة وانضمامها الى دولتى الوسط واعلنت فى تبليغها للمغفور له السلطان حسين كامل ان جميع الحقوق التى كانت لتركيا قدسقطت عنها وآلت الي الحكومة البريطانية ولكنها أعلنت في الوقت نفسه انها تعتبر هذه الحقوق

وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى

كانت نيران الحرب مشتعلة والنفوس ثائرة وقد أوشكت أركان الحضارة أن تنهار وأصبح مصير الشعوب معلقا فى ميزان القدر فلم يكن فى وسع مصر الا أن تصبر حتى تنجلى هذه الكارثة ويتبين وجه الحق وأقبلت على بريطانيا تنجدها بنجدة الكريم للكريم ولم تدخر جهدا فى سبيل مدها بالمعونة حتى بسم ثغر النصر • فلما امضيت الهدنة بادرت مصر تقاضى انجلترا ماوعدت به في اعلانهامن « ان حقوق تركيا وديعة تحت يدها لسكان مصر » وتطالبها برد الوديعة لاصحابها

ولا أرى داعيا الى الاسهاب فى بيان ماوقع فى هذه السنوات من الجهاد الطويل وما حدث فيه من التطور في الافكار فكلكم اشترك فيه وكلكم كان من المجاهدين • ولكنى اذكركم انى كنت في ذلك العهد عضوا فى الوزارة متشرفا فيها برياسة ذلك الوطنى الجليل حضرة صاحب الدوله حسين رشدى باشا وزمالة الصديق الوفى الامين دولة عدلي باشا فأبت الوزارة أن تسكت على حق مصر أو أن تقبل فى هذا الحق هوادة أو تسويفا فلما حالت الحكومة البريطانية بيننا وبين ابداء ما نريد كانت الاستقالة المعروفة ولا ينكر أحد ما كان لهذه الاستقالة من الاثر فى تاريخ الحركة المصرية

كان المذهب الذى تذهب اليه الحكومة البريطانية فى بادىء الامر أن مصر قد دخلت فى دائرة الحماية فلن تخرج منها . وقد أوفدت اللورد ملنر الى مصر لكي ينظر فى خير الانظمة لهذه البلاد في دائرة الحماية . فلما ثبت لها أنه مامن مصري يرضى بتلك الحماية التى فرضت على مصر فرضا لضرورات خاصة تحولت عن موقفها الاول وانتهى بها الامر الي الاعتراف بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية وطلبت الى مصر المفاوضة فى ابدال هذه العلاقة بغيرها .

يتبين لكم من هذا أن السياسة البريطانية تجاه مصر كانت قائمة على ان الغاء الحماية لا يمكن أن يتم الا فى مقابل علاقة جديدة تحل محلها وعلى ان ابريطانيا العظمي في هذا القطر مصالح جوهرية لابد لها من تأمينها وضمانتها فلن تعترف باستقلالنا الا متى أعطيناها هذه الضمانات .

وانا ايها السادة نعتقد ان خير ضمانة لمصالح انجلترا ومصالح جميع الاجانب علي السواء هي حرص مصر نفسها علي حسن سمعتها كدولة متمدنة راقية ومصلحتها فى حفظ عهودها .

فلقد اخذنا بأسباب الرقي من عهد بعيد وادخلنا الى بلادنا الانظمة الحديثة ونشرنا فيها راية العرفان واوفدنا البعثات العلمية الى بلاد الغرب وبالاجمال نهضنا من عهد محمد على نهضة عظمى

حتى صح ان يقال ان مصر قطعة من اوربا ومع هذا فان الامة المصرية لاجل اثبات حسن قصدها وشديد رغبتها فى الاتفاق مع بريطانيا العظمى وتبديد مخاوفها سلمت مبدئياً بفكرة الضمانات وانما بشرط اساسى لامحيص عنه وهو ان لاتتعارض هذه الضمانات مع الاستقلال . وعلى أمل أن لاتلبث الحال قليلا حتى ترى انجلترا ذاتها أن لاحاجة بها الى هذه الضمانات.

تشكلت الوزارة العدلية لتولي المفاوضة فى القضية المصرية بعد ان أعلنت الحكومة الانجليزية رأيها ولا يمكنني ان أترك ذكر هذا الحادث يمر دون ان اقوم بواجب اشعر به نحو ذلك الذى كان مثلا فى الوطنية ونكران الذات واعنى به دولة رشدى باشا . لقد تولى دولته رآسة الوزارة قبل ذلك مرات عدة وبلغ اسمي مقام يمكن ان يطمح اليه انسان ومع ذلك فانه قبل ان يدخل عضواً فى الوزارة الجديدة لأن البلاد كانت فى تلك الساعة في حاجة الى مواهبه وعامه فما تردد فى اجابة نداء الواجب .ولم يقعده عن ذلك اعتبار من الاعتبارات .

سافر الوفد الى انجترا وعلى رأسه ذلك الرجل الكبير القلب الكبير النفس عدلى يكن باشا للمفاوضة فى عقد اتفاق. وقد أخذ على نفسه أن يعمل على تحقيق الاستقلال وعاهد أمته ـ بل عاهد قبل ذلك ضميره وربه ـ على أن لا يقبل اتفاقا يخل بهذا

الاستقلال بأى وجه من الوجوه .

طالت المفاوضات شهوراً بين الرجاء واليأس الى أن تكشفت عن المشروع الذي قدمته بريطانيا العظمى الى الوفد فى ١٠ نوفمبر من العام الماضى وهو المشروع الذى عرف بين الناس باسم « مشروع كيرزن » .

نظر عدلى باشا الى المشروع فرأى أن بريطانيا العظمى غالت فى ماطلبته من الضمانات وان هذه الضمانات لا تتفق وما عاهد عليه امته من استقلال لا تحوطه ريبة فما تردد لحظة فى رفضه برد اقترنت فيه الحكمة بالشمم والبراعة السياسية بعزة النفس .

كان في وسعه أن يعرض المشروع على أمتـه وأن يلقي على عاتقها مسؤولية قبوله أو رفضه ولكن عدلى باشا عرض المشروع على ضميره أولا فكان نصيبه الرفض

أيها السادة . سينشر يوماً من الايام ماطوي من الصحائف وما خفى من أسرار المفاوضات . حينئذ يعلم بنو مصر جميعاً أنه مامن رجل دافع عن بلده كما دافع عدلى باشا عن مصر أثناء المفاوضات الرسمية وان الموقف الشريف الذي وقفه ذلك الوزير الكبير الوطنى الصميم كان فى ذاته أعظم تأكيد لشخصية مصر التى صممت على نيل استقلالها والتى تأبى أن توقع على صك يضعف هذه الشخصية .

انما الوطنية الصحيحة ، الوطنية الصادقة ، تعمل ولا تتكلم وكل همها موجه الى جلب النفع للوطن ! فلزم عدلي باشا الصمت كان خصومه يرمونه بأشنع مايرمى به انسان من نقص فى الوطنية وضعف في العقيدة القومية فكان جوابه الوحيد على هذه التهم العمل على اثبات حق مصر وأما ماعدا ذلك فلم يكن له عنده من شأن ! فكان وطنياً عظيما في صمته كما كان وطنيا عظيما في حسن دفاعه

ولقد أعلنا تضامننا مع الوفد فى رفضه المشروع ورده عليه . نعم أيها السادة كنا وما زلنا وان نزال نقر الوفد على ما فعل فى هذا الرفض لاننا نأبي كل الاباء أن نقر أى اتفاق أو تعاقد ينقض استقلال بلادنا

ولكن بريطانيا العظمى أمسكت المشروع فى يدها ولوحت بالاستقلال أمام عيوننا وقالت هأنذا على استعداد للاعتراف لكم بالاستقلال والغاء الحماية المفروضة عليكم ولكن بشرط أن أتقاضى منكم ثمنه . قلنا ماهو الثمن ؟ قالت أن تعطوني ماأطلبه من الضمانات المبينة فى المشروع فان فعلتم كان لكم ماتريدون وان أبيتم فالحماية باقية فى أعناقكم !

قال الوفد الرسمي كلا . وقلنا نحن كلا . قالت البلاد كلها بصوت واحد كلا . لاننا نريد استقلالا صحيحاً ولان ماتعترف

به انجلترا في المشروع تهدمه هاتيك الضمانات

أما اليوم فقد تغيرت الحال فان بريطانيا العظمى قد ألغت الحماية على مصر . ألغتها ولم تتقاض ذلك الثمن الذى كانت جعلت تقاضيه منا شرطاً لالغائها ونادى جلالة مليكنا المعظم بأن بلادنا دولة مستقلة تامة السيادة وأبلغنا هذا النطق الملكي من وزارة خارجيتنا الى وكلاء الدول الاجنبية فى مصر كما أبلغهم اياه جناب المارشال اللنبي فجاءنا رد هؤلاء الوكلاء بوصول البلاغ الي دولهم وبادرت الوزارات الاجنبية بتقديم تهانئها الى حكومتنا على هذا العهد الجديد وأرسل الملوك ورؤساء الجمهوريات الي جلالة الملك فؤاد الاول تهانئهم بالاستقلال

أيها السادة . لقد كنا لغاية سنة ١٩١٤ مستقلين استقلالا داخلياً تحت سيادة الدولة العثمانية فلما نشبت الحرب العامة وسقطت سيادة تركيا عنا أصبحنا مستقلين حكما . ولكن تمسك بريطانيا العظمى بانتقال حقوق تركيا اليها بحكم اعلان الحماية حال بيننا وبين استقلالنا أما اليوم فقد سقطت الحماية أيضاً دولياً بصورة نهائية فأصبحت مصر دولة مستقلة فى نظر الدول جمعاء

ومهما كان رأي الناس فى أمر الحماية واختلاف نظرهم اليها من جهة صحتها أو بطلانها فما لا نزاع فيه أن بعض الدول وافقت عليها وانه من الوجهة الدولية أصبحت هذه الحماية صحيحة على

الاقل فى نظر هذه الدول أما اليوم فقد انتهي الامر وسواء أكانت الحماية صحيحة أم باطلة فقد عفت آثارها .

يقولون ولكن بريطانيا قد احتفظت بأمور معينة كانت مبينة فى المشروع الذى رفضته البلاد وجوابي : ان هذه الامور احتفظت بها بريطانيا العظمى من تلقاء نفسها وبمحض ارادتها ومن غير أن نوقع لها صكا باقرارها ، ولكن مشروع المعاهدة كان يجعل قبول هذه الضمانات شرطاً أساسياً لالغاء الحماية ، وهناك على ما أظن فرق كبير بين أن تكون الضمانات صادرة عن ارادة انجلترا وبين أن تكون انجلترا حاصلة عليها بصفة شرعية برضي مصر

وفضلا عن هذا فان انجلترا قد احتفظت بهذه الضمانات بصفة عامة دون تعرض للتفاصيل وقد سبق أن بينا أن مبدأ الضمانات فى ذاته سلمت به غالبية الامة وانما كان الاختلاف يقع عند التفصيل — والتصريح الاخير اكتفى بالاجمال واجتنب التفصيل ، ثم ان الحكومة البريطانية فى تبليغها الى جلالة الملك لم يسعها الا الاعتراف بأن الامور المحتفظ بها تكون محلا لمفاوضة مقبلة « حرة غير مقيدة » فبقي حق مصر كاملا حتى لو رجعنا الى هذا التبليغ

وفوق هذا كله فاننا أبينا ان نرتبط اي ارتباط بأي أمر من هذه الامور وقلنا أن الكلمة الاخيرة فى ذلك تكون للبلاد

ممثلة فى برلمانها

وبالاجمال فان مصر خرجت من هـذه المعركة السياسية فائزة بالمزايا التى كانت تسـعى الي تحقيقها دون ان ترتبط بأى ارتباط أو تلتزم بعهد يقيدحريتها فى العمل فيما بقي وان استقلالها أصبح معترفا به من الدول

نترك هذا الموضوع وننتقل الى نظام الحكم فى بلادنا

لقد جعلنا اساس برنامجنا فيما يتعلق بالحكم أن يكون لبلادنا هيئة نيابية وأن تكون الوزارة مسـئولة أمامها عن كل اعمالها فلا تستطيع البقاء فى منصة الحكم الا اذا أولاها البرلمان ثقته فحققنا بذلك دفعة واحـدة مالج صوت البلاد فى المطالبة سنوات عديدة فلم تظفر بطائل. وذلك مالم تحصل عليه كثير من البلاد الا بعد أن بذلت فى سبيله جهداً كبيراً .

ويترتب على هذا النظام بطبيعة الحال أن يكون للوزارة تمام الحرية فى تولى ادارة البلاد وسياستها دون أن يشاركها في ذلك أحد لان تحمل المسئولية يفترض فى ذاته حتما هذه الحرية اذ مما لا يمكن تصوره أن يكون للبرلمان الكلمة العليا في شؤون البلاد والاشراف عليها ، وتكون الوزارة مسـئولة أمامه عن هذه الشؤون فلا تبقى في مساندها الا بسيرها على ارادته وتوخيها انفاذ مقاصده ، ثم تكون في الوقت ذاته خاضعة لاية سلطة

أخرى فيما يتعلق بالشؤون عينها على أننا أيها السادة لم ننتظر انفاذ النظام البرلماني حتى نأخذ المسئولية على عاتقنا بل نحن قد أخذناها على عاتقنا من أول لحظة واصبحت ادارة شؤون البلاد فى يدنا بتمام الحرية فلم يبق للمستشارين هذا الاثر الذي كلكم كنتم تعرفونه وتحسون به وأصبحت كلمتهم لاتخرج عن حد المشورة ولا أريد أن اتعجل الحوادث فاخبركم بما سيكون فى القريب العاجل .

والخلاصة فى هذا الباب ان مصر الآن من الوجهة الداخلية أصبحت أمورها بيد ابنأها وانها ستصبح فى القريب العاجل ذات نظام دستوري على أحدث النظم العصرية.

ولم يبق عليها الا أن تقنع انجلترا أن ليس بها من حاجة الى التمسك بالضمانات التى تريد الاحتفاظ بها فتخطو بريطانيا العظمي خطوة اخرى بالاكتفاء بما لا يتنافي منها مع استقلالنا الشرعي

أيها السادة ليس لدينا وسيلة لتأييد ماننذهب اليه اكبر من تعلقنا باهداب السكينة والتزامنا الهدوء وأخذنا باسباب النظام فان حجتهم الكبري فيما يبدونه من رغبة فى الضمانات هى شدة حذرهم على مصالحهم وخوفهم عليها وعدم اطمئنانهم الى تركها لعهدتنا فاذا قضينا على عوامل الفتنة والاضطراب وجعلنا التزام السكينة رائدنا فاننا نثلم هذا السلاح بأيديهم وندفع حجتهم علينا

ولا مشاحة فى أن كل من يعمل على تعكير السلام أو اثارة الاضطراب مجرم فى حق وطنه عامل على هدم كيانه . على أن خصومنا السياسيين لا يرون أننا فعلنا شيئا أو أن الوثائق الجديدة تحوى أمرا جديداً . ان الغاء الحماية ، واعلان استقلال مصر وتبليغه للدول واعتراف هذه الدول به وادخال النظام النيابى الكامل وتقرير مبدأ مسئولية الوزارة امام البرلمان ، كل هذا لا يعد شيئا مذكوراً فى نظر بعض الناس متى جاء على يد خصومهم

لا غرابة فى ذلك فان للاعتبارات الشخصية عند البعض مقاماً فوق كل مقام.

تقولوا علينا الاقاويل وأذاعوا عنا ما أذاعوا فى طول البلاد وعرضها وزعموا أن الوزارة ستتعرض لحرية الانتخابات وان البرلمان سيكون الغلبة فى يدها. من أين اتاهم علم الغيب ومن اين جاءهم انها ستعمل ذلك واية مصلحة لها فى أن لا تتعرف من الامة الا رايا فاسداً لا يتفق ورأيها الصحيح ؟

لقد نسوا انهم بهذا يرمون امتهم باقبح التهم وينسبون اليها انها تنقاد كالأنعام وتستسلم استسلاما أعمي للحكام حتى فيما يعود على الوطن بالتلف والمذلة !

لقد نسوا أو تناسوا أيها السادة اننا اشخاص زائلون واننا لن نبقي متربعين فى دست الاحكام الا برهة من الزمن ثم

نخلي السبيل لغيرنا . أما النظام الدستورى فهو نظام ثابت دائم وهو اتم ماوصل اليه الناس الى اليوم لتمثيل الأمة أحسن تمثيل وللاشراف على الحكم باسمها . سنذهب نحن اما النظام فسيبقى وعجيب ان رجالا يتولون الحكم زمنا قصيراً يعملون على تحقيق مثل هذا النظام الصالح لكي يجعلوه اداة في يدهم وسلاحا يشهرونه في وجه خصومهم !

أيها السادة لن تكون الانتخابات سراً مكتوما فستشتركون جميعكم فيها بل سيشترك فيها كل مصرى له حق الانتخاب وستذاع أخبارها وتتناقلها الافواه وسترون بأنفسكم أن الحكومة بريئة مما يتهمونها به وان هذه التهم وليدة الظن الاثيم !

انى أعتقد أن تحقيق النظام البرلمانى صحيفة فخار — ولو أن الفخر كله من الأمة واليها — ولن يبلغ بنا سوء الرأى الى تسويد هذه الصحيفة البيضاء بمثل ماينسبونه الينا من التداخل المعيب . فلا تصغوا أيها السادة الى مايقولون ويعيدون واحكموا بما سترون لا بما تسمعون . وانى أجاهر لكم — وهل أنتم فى حاجة الى مثل هذه المجاهرة ؟ — بأن الانتخابات ستكون حرة بعيدة عن عوامل التأثير وأفساد الضمائر .

كذلك أخذ خصومنا علينا عدم الغاء الاحكام العرفية حالا نعم ان الغاء الاحكام العرفية لم يصبح أمرا مرهونا بارادة

السلطة العسكرية وهو اليوم بيد الحكومة المصرية من حيث المبدأ ولكن الشروط التى لايشك أحد فى وجوبها لالغاء تلك الاحكام لاتتحقق بين غمضة عين وانتباهتها . يعلمون ذلك ولكنهم يغالطون ويشوهون الواقع فى أمر قانون التضمينات للتذرع بذلك الى اتهام الوزارة فى اخلاصها وصدق نواياها

تعلمون حضراتكم انه فى سنوات الحرب وبعدها صدرت تشريعات مهمة استمدت فيها سلطة القائد العام لجعلها سارية على الاجانب حينما كان الالتجاء الى الطرق العادية فى اصدار القوانين غير ميسور أو مقرونا بالصعوبات أو محتمل البطء فى أمور تقضى بالاستعجال كضريبة الخفر وقانون أجور المباني وايقاف سريان المدد والمواعيد القانونية وكالنظامات المتعلقة بأشخاص الاعداء وأموالهم وتنفيذ معاهدات الصلح

كذلك منعت المحاكم الاهلية والمختلطة لاسباب مختلفة من نظر مسائل داخلة فى اختصاصها او يجوز اعتبارها كذلك لتتولاها محاكم عسكرية أو لجان أو غير ذلك من الهيئات وصدرت فى هذه المسائل احكام وقرارات وبنى على أساسها حقوق وتعهدات . ثم صدرت أيضاً اوامر ادارية وتدابير تتعلق بالامن أو النظام العام

تعلمون حضراتكم ان كل ذلك حصل وان السلطة العسكرية

اشتركت في أعمال التشريع والقضاء والادارة العادية للبلاد بسبب الامتيازات الاجنبية وبسبب الحرب هذا فضلا عن المركز الخاص الذى تهيأ لها بسبب معاهدات الصلح فأصبحت أشبه بنظام عادي بالرغم من ان الاحكام العرفية بطبيعتها أداة استثنائية

تعلمون ذلك حضراتكم ولا تجهلون ان كل ما بني على هذا النظام يجب أن ينهار اذا زال أساسه وانه اذا الغيت الاحكام العرفية سقطت كل التشريعات التي اتخذت بمقتضاها وأصبح من الممكن ان تنقض كل الحقوق المدنية التي بنيت على أحكام السلطة واوامرها بل ان ذلك يفتح على السلطة ابواب مسؤولية واسعة

ليس منا من لا يرغب في الغاء الاحكام العرفية وبلا تأخير ولكن كل انسان يشعر بأننا لا يمكننا الغاؤها دون اقرار التصرفات الماضية ولا عبرة بما يراه غير المسؤولين الذين يرون انه يكفي أن نطلب فنجاب

عرف الناس ذلك وسمعوا انه يجب اصدار قانون لاقرار التصرفات الماضية فقال بعضهم انما أريد به تقرير الحماية وتنظيم أحكامها وهم يعلمون أن ذلك القانون لا يخرج أمره عن أن يكون تصفية للماضي ولا علاقة له مطلقا بالنظام المستقبل (وذكر ان تسمية ذلك القانون بقانون التضمينات هى التى أفسحت المجال للمضللين

ان يذهبوا في التأويل ما شاءوا وحقيقة الامر ان ذلك القانون يسمى بالانجليزية (Bill of Tindemnity) ومعناه الصحيح القانون الذى يقيل من المسؤولية ويرفعها)

على أن بعض من يشكون من وجود الاحكام العرفية ويطالبون بالغائها يعملون فى الوقت نفسه على عرقلة مساعى الحكومة فى ذلك وقد وعدت هذه الوزارة بانها اعتماداً على حسن موقف الامة ستسعى فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية طبقا للاحكام العرفية ولكن الذين لا يرعون حرمة الوطن يحرضون على الفتنة ويشجعون الرعاع على الاخلال بالنظام وأعمال التهييج والارهاب أترون فى ذلك شيئاً من الخير للبلاد ؟ ولكن هذه الحكومة لن يمنعها مانع من القيام بواجبها وستمضى فى أعمالها بما تمليه عليها ذمتها وضميرها ولا تلقى بالا لهذه الحركات التى لم يقصد بها وجه الله أو مصلحة الوطن حتى اذا فرغت من عملها وتقدمت به الى الأمة أدرك كل باغ ومعتد أن صفحتها بيضاء وان اخلاصها عظيم

هذا ما أردت أن أقوله لكم فى هذا المقام .

ولكن قبل الختام وبمناسبة ماذكره حضرة صديقنا شيخ المحامين وكبيرهم ابراهيم بك الهلباوى (وكأني به قد خشى أن نسيء عزائمنا لما نلقاه من المعارضة) لا أرى بداً من ان أطمئنه

وان أوجه أنظاركم أيها السادة الى أننى لا اكره المعارضة بل اذا انعدمت هذه المعارضة فانى أعمل على خلقها لما لها من نفع وفائدة فى الوصول الي الحقيقة وتمحيص كل أمر على اكمل وجه . ولكن أريد المعارضة الشريفة التى تترفع عن الاعتبارات الشخصية ولا تنزل الي اختلاق الاكاذيب والعمل على النيل من الخصم بكل وسيلة والنظر الي كل عمل من أعماله بمنظار البغضاء والعداوة . أنني اريد الخصومة الشريفة التى لا تنظر الا لمصلحة الوطن وخير البلد وتدرس كل امر لذاته مجرداً عن كل اعتبار شخصى . هذه الخصومة الشريفة اتمنى وجودها وامد يدى لمصافحتها أما تلك الخصومة الحمقاء التى تأخذ علي الناس سبيل آرائهم وتزري باقدارهم وترجمهم فى الطرقات وتعمل على اضطهادهم ماديا وادبيا عقابا لهم على رأى أوقول . تلك الخصومة الحمقاء المجرمة التى تزعم انها تعمل هذا باسم الحرية ودفاعا عن الحرية فتحقق بذلك القول المشهور

« أيتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك »

تلك المعارضة المجرمة يجب علينا جميعا مكافحتها الى النهاية لانها نكبة علي بلد ناهض وسأجد من عونكم مايعينني علي الوقوف فى وجهها

أيها السادة . متى فتح البرلمان المصرى أبوابه فسيقوم منا أحزاب وشيع تبعاً لاختلاف الاراء وتعدد وجهات النظر

وسيعمل كل حزب على خدمة الوطن بالسبيل التى يراها أقوم السبل أما اليوم فاننا جميعا سواء أمام المطلب الاسمى للامة . واذا كنا فى وقت من أوقات تاريخنا فى حاجة الي الاتحاد فانما هو هذا الوقت الذى نرجو فيه أن ننجح فى ازالة كل مايحول بيننا وبين التمتع الكامل باستقلالنا

فأنا انادى الأمة باسم الوطن ومصلحته بضم صفوفها وتناسى الماضى . وليكن كلنا حزبا واحداً فى خدمة بلادنا

والله المسؤول ان يقرب اليوم الذي تتحقق فيه جميع آمالنا فى ظل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر اطال الله ملكه وأدام عزه .

القاهره فى ٢٧ مارس سنه ١٩٢٢

خطبة رئيس الوزراء في لجنة الدستور

حضرة صاحب الدولة

وحضرات الاعضاء المحترمين

انى باسم حكومة جلالة ملك مصر المعظم فؤاد الاول احييكم فى هذا الاجتماع الذي هو أول اجتماع للجنتكم الموقرة كما احيي فيكم الغيرة الوطنية والرغبة الصادقة في خدمة بلادكم العزيزة اذ قبلتم ان تشاركوا الحكومة فى مهمة وضع مشروع الدستور للمملكة المصرية بعد اعلان استقلالها

ان الحكومة ، ايها السادة ، تقدر كل التقدير خطورة المهمة التى وكلت اليها من جانب مليك البلاد . وتعلم حق العلم عظيم مسؤوليتها عن حسن القيام بها امام ضميرها وأمام الامة والتاريخ. كذلك تعلم أن مهمة وضع دستور للبلاد لا يكفى فى ادائها على الوجه الصالح أن ينقل ماوضع لغيرها من البلاد بغير تمحيص وتدقيق بل يجب أن تلاحظ فى تقرير احكام هذا الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها وان يستفاد فى وضع نصوصه من تجاريب الامم الاخرى .لذلك ايها السادة لم تتردد الحكومة منذ طلب اليها القيام بهذه المهمة

فى أن لانستأثر فى ادائها برأيها وان لاتكتفى في ذلك بما لرجالها من الخبرة الخاصة بحالة البلدوبالانظمة العامة . بل صحت عزيمتها علي الاستعانة فى ذلك بخبرة ذوى الكفاآت من ابناء البلاد

وقد كان من حسن حظها ان لبيتم دعوتها ورضيتم أن تشاركوها فى مسؤوليتها وان تضحوا من وقتكم وراحتكم شيئا كثيراً فى سبيل تحقيق التعاون بين الامة والحكومة ووضع الحجر الاساسى لحياة مصر المستقبلة. لذلك لا يسعنى الاأن اهنئكم بهذا الشعور وان اسديكم خالص الشكر على العون الجليل الذى لاأشك فى أن الحكومة ستناله من اشترا ككم معها. وان شكرى لكم ليزداد اذا ذكرت الضجة التى اقيمت حول مسألة وضع الدستور وانها لم تصرفكم عن سماع نداء الضمير والواجب .

ان الحكومة لم تقتصر فى الدعوة الى معاونتها علي فريق دون آخر بل وجهتها ايضا الى من قضت عليهم الظروف بان يعتبروا انفسهم خصوما سياسيين لها. غيرانهم للاسف لم يريدوا ان يصافحوا اليد التى مدت اليهم وابوا ان يتقدموا الى المشاركة فى هذا العمل الوطنى الخطير . ولعمرى أن فى تصرفهم مايقضى بالعجب . فان مصير الدستور ان يطبق على الامة جميعها لاعلى طائفة دون غيرها وكنت استبعد ان تدخل الشخصيات فى

شأن يجب بطبيعته ان يعلو على كل تلك المنافسات

ولقد أعجب اكثر من ذلك ان اراهم يخطئون النظر حتى من وجهة مصلحتهم الخصوصية . فلقد كان اشتراكهم في عمل اللجنـة يسمح لهم بالاطلاع على كل مايجرى فيها ويمكنهم من الوقوف علي حقيقة ماجرت به ألسنة السـوء وليتبينوا ان ليس هنالك أمور مقررة من قبل تعرض على اللجنة لمجرد الشكل . ولقد فاتهم برفضهم الدخول فى اللجنة فرصة ما كان احقهم بالحرص عليها فرصة عرض آرائهم والادلاء بحججهم . واللجنـة بين أن تأخذ بها فيتضح لهم انها لم تكن متحيزة أو صادرة عن غرض أو هوى أو أن ترفضها فيكونوا قد اراحوا ضمائرهم والحساب بعد ذلك بيد الامة .

لاأدرى مقدار ارتباط هـذا الرفض بالحركة التى روجت منذ ايام للدعوة الي عقد جمعية وطنية وما اذا كانت سببا أو نتيجة . على ان ذلك لا يعنيني الآن وانما يعنيني تمحيص هذه الآراء خصوصاً وان تلك الدعوة كان ينطوى فيها شيء ليس بالقليل من سـوء الظن بالحـكومة وتهمتها فى اخلاصها

انى اترك جانبا ذلك الفريق الذي يدأب علي تحدى الحـكومة ومناوأتها وأقامة العـراقيل فى وجهها مهما جر ذلك على البـلاد من الشر والوبال

اما الفريق الثانى فانه يحكم على الاشياء حكماً نظريا صرفاً ويخطىء تطبيق النظريات على الواقع اولئك هم الذين يزعمون انه لم يوضع دستور الا على يد جمعية وطنيــة وانه لا يصح دستور الا اذا كان كذلك

على ان القوانين الدستورية وتواريخها ومبادئهــا معروفة ومنتشرة بين جميع النــاس وفى وسع كل انسان ان يرجع اليهــا ليعرف مقــدار نصيب تلك النظريات من الصحة . ويمكننى ان اقول لحضراتكم ان الامــر فى وضع القوانين الدستورية ليس على مايذكرون فان كثيراً من البلاد الاوربية وغير الاوربية لم تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية واذكر على سبيل الاستدلال تلك الامة العظيمة التى قطعت شوطاً كبيراً فى سبيل الحضارة والمدنية واعنى بها الامة اليابانية وهى تلك البلاد التى أصبحت فى مركز لا اريد ان اغالى فاقول ان امم اوربا تحسدها عليه ولكن موكزها على أى حال مما تغبط عليه

اما امم اوربا فان بعضها كان الدستور فيهــا من عمل جمعية وطنية ولكنها الاقل عدداً . والسبب فى تولى الجمعية الوطنية هذا العمل يرجع الى ظروف استثنائية خاصة كالثورة أو زوال السلطة الشرعية منها وحلول سلطة موقتة محلها

اما الامم الاخرى فقد سارت فى وضع دساتيرها على الطريق

العادي وصدرت دساتيرها من ملوكها واذكر على سبيل المثال ايطاليا والنمسا والبرتغال وتركيا

فيجب ان لا يغيب عن اذهان اولئك القائلين بنظرية الجمعية الوطنية تلك الفروق بيننا وبين من اضطرتهم احوالهم الاستثنائية الى الالتجاء لجمعية وطنية لوضع نظام حكوماتهم اذ اننا ولله الحمد لسنا في حالة من تلك الاحوال

على انه فيما يتعلق بمصر يجب لاجل تعيين السلطة التى تتولى وضع الدستور الرجوع الى قانوننا العام ، وقد جرى الامر فيه على ان تصدر القوانين النظامية من ولى الامر وحده سواءاً كان ذلك فى انشاء مجلس الوزراء وهو أول حجر وضع فى بنيان النظام الديمقراطى فى مصر أم فيما تلا ذلك من النظم النيابية التى أوجدت نوعا من الاشتراك بين الامة والحكومة وهى قانون مجلس شورى النواب وقانون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والقانون الذى انشأ الجمعية التشريعية . ومما يدل على ان هذه القوانين جميعها صادرة عن سلطة الخديوى وحده انه لم يذكر فى ديباجتها كما هو الحال فى القوانين العادية انها جاءت بعد عرض مجلس الوزراء او بناء على موافقته . واذا كان قانون سنة ١٨٨٢ قد شذ عن هذا القياس فان ذلك يرجع الى انه فى ذلك العهد كانت ثورة على العرش دعت الي اغتصاب وضع الدستور من صاحب السلطة

في وضعه وهـذا مايؤيد ما نذهب اليه من ان وضع الدستور بطريق ولى الامر ليس فيه افتئات علي حقوق الامة أوخروج عن القواعد المألوفة

قد يقول قائل اذا لم يكن الدستور من وضع جمعية وطنية فان فى وسع ولى الامـر ان يسترده فى أى يوم من الايام وهو قول لا يقول به الا كل رجل يجهل مبادىء القانون الحديث وتطوراته لانه مهما يكن من طريقة وضع الدستور واصداره فان استرداده بعـد ذلك محال اذ انه بمجرد صدوره يصبح حقاً مكتسبا للامة

* * *

انهم يقولون ان الجمعيـة الوطنية هى الوسيلة الوحيـدة للوقوف على رغبات الامة وحاجاتها . وأخشى ان أقول في هذا انه حق يراد به باطل . ذلك لانه حتى مع التسليم جـدلا بان المبادىء العامة فى مصر تسمح بان مثل هذا العمل تتولاه جمعية وطنية فان هناك اشخاصاً يعملون منـذ زمن على ترويج سوء الظن بالحكومة وعلى التقليل من اهمية ماوصلت اليه البلاد وعلى التشكيك فيما نحـن عليه قادمون ، بحيث اذا اجتمعت جمعيـة وطنية سادت فيها تلك الاراء والنزعات وانقلب العمل فيها الى معارضة وتهويش وتعطيل تمتنع معه كل نتيجة صالحة بل يخشى

ان ينقلب وبالا على البلاد. ذلك انه بالرغم من ان البلاد نالت فوزا عظيما باعلان استقلالها واعتراف الدول به الا ان المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهائية . اذلا يزال امامنا مفاوضات يجب ان تمكن مصر من الوصول الى دورها موفورة القوة تامة النظام لم تفسد عليها عوامل الشر والفوضى آمال النجاح فيها

يدعون اننا بعملنا هذا نرمى الامة بالعجز والقصور عن تقدير مصلحتها . فالله يعلم اننا نجل امتنا كل الاجلال ونضعها فوق كل اعتبار وان هذا نفسه هو الذى يدعونا ان نقيها فى هذه الآونة الدقيقة من عوامل الفساد ودواعي التضليل . ولعمرى لان نتهم تهمة سيتجلى وجه الحق فيها بعد قليل خير لنا من ان نترك البلاد تسود فيها الفوضى ويجرى الشغب فيها مجراه . فان التهمة اذا اصطدمت بالواقع المحسوس زائلة . ولكن اضرار الشغب والفوضى هائلة وآثارها باقية

واريد هنا ان اتساءل عن قيمة المخاوف والشكوك التى يريد بعضهم ان ينشرها بين الناس ويحبط بها عمل الحكومة واللجنة

يزعمون اننا نخشى الجمعية الوطنية لانها لو دعيت للاجتماع لاتخذت من القرارات مالا يتفق مع اميال الحكومة وان الحكومة تريد بالاقتصار على تأليف لجنة ان تتحكم فى النظام الدستورى وان تحول بين الأمة وبين ابداء رغباتها . وأقول ان

بيننا وبين الامة عهداً يحدد جوهر مانختلف فيه الآن . لنا برنامج قطعنا فيه على أنفسنا اننا سنراعي في الدستور الذى نضعه احدث مبادىء القانون العام وعلى الاخص مبدأ المسؤولية الوزارية امام البرلمان ، أترى يشكون في مبادىء القانون العام الحديث نفسها أم يجهلون ان مبدأ المسؤولية الوزارية هو محور النظام الدستورى وجوهره ولبابه والأمان الكافى ضد خروج السلطات عن حدودها والاساس الصالح للتعاون بين الامة والحكومة . او يجهلون ان ماخلا هذا المبدأ لايبلغ اهميته ، وان هذا المبدأ ضابط لاحكام الدستور نفسه

قالوا ان وضع الدستور بهذه الطريقة لن يجعل للأمة سبيلا الى تغيير شيء من احكامه على انى لا ادري مبلغ هذا التكهن من الصحة فان ما اعلمه عن القواعد الدستورية وهى التى أشرت اليها فى برنامج الوزارة ان الدستور يشتمل عادة على نص يحتفظ فيه بسبيل يكون منه حق للأمة مشخصة فى برلمانها فى ادخال مايرى ضرورة ادخاله من التعديلات

وسيرى الناس اذا انتظروا قليلا ان محاولة عرقلة الحكومة فى اعمالها لم يكن من مصلحة البلاد فى شيء وان الحكومة ماتوخت ولن تتوخى شيئاً غير مصلحة الوطن الدائمة التى تتلاشى امامها الاعراض الزائلة والاوهام الباطلة .

سيري الناس يوم يصبح الدستور حقيقة واقعة ان التهمة التى وجهت للحكومة غير صادقة اذ يرون انفسهم امام نظام يسمح للارادة العامة بأن يكون لها مظهر حقيقي واثر فعلى فى تصريف الاعمال العامة وفى كل شيء يتعلق بمستقبل البلاد

***

قالوا اننا خرجنا عن برنامج وزارة عدلى باشا الذي كنا متضامنين معه فيه . ولكنهم نسوا اوتناسوا ان مهمة الجمعية الوطنية بحسب ذلك البرنامج لم تكن فى الاصل وضع دستور للبلاد وانما كانت مهمتها النظر فى الاتفاق الذى تألفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه ثم وضع الدسترر المبنى على نصوص هذا الاتفاق بعد ذلك .

فالمهمتان لاتقبلان التجزئة وكان يجب على الجمعية اذا هى أقرت الاتفاق ان تراعى فى وضع الدستور مايكون قد تضمنه من الشروط والقيود

أما اليوم فان وضع الدستور متقدم على الاتفاق واذا كان لايبنى عليه فانه يجب على أى حال ان لا يسد الطريق للوصول اليه

هذه هى الحقائق التى اردت أن ابسطها أمام حضراتكم .

ان ماتعرفه الحكومة فى حضراتكم من الكفاءة والكفاية لهذا العمل احسن ضمان لان يكون عملكم خير مرشد وهاد

الى رغبات البلاد وحاجاتها

ولا أريد أن اختم كلامى بغير اشارة الى التضحية الكبيرة التى قدمها حضرة صاحب الدولة رشدي باشا بقبول الاشتراك فى عمل هذه اللجنة. ولا اخفى على حضراتكم ان فكرة اسناد الرئاسة الى لدولته قد خطرت مراراً على بالى من أول يوم فكرت فيه الحكومة في تأليف اللجنة ولكن علمنا بمقدار مايبذله من نفسه وصحته فى اداء الواجبات التي يدعوه اليها الوطن ومصلحته وحبنا لشخصه ورغبتنا في تمتعه بالصحة التامة كل ذلك جعلنا نتردد فى مخاطبته فى الامر

غير انني ماخاطبت بعد ذلك احداً من حضراتكم ألا وسألني عما اذا كان رشدي باشا مشتركا فى عمل اللجنة وأظهر رغبته فى ان يراه على رأسها فلم أجد بدا أمام هذا الاجماع من ايصال هذه الرغبة الى عامه

فتقدم كعادته الي الخدمة الوطنية غير ملتفت الى مايكلفه ذلك من تحميل صحته هذه المتاعب الجديدة ولكنه اشترط شرطا لم يكن فى وسعى قبوله وتركت لدولته الحرية فى ان يقدمه بنفسه لحضراتكم لتتصرفوا فيه كما تريدون

واختم القول بتكرار التحية لحضراتكم وتوجيه الرجاء الى المولي عز وجل ان يلهمكم السداد وان يوفقنا جميعا الى مافيه الخير للبلاد

القاهرة فى ١١ ابريل سنة ١٩٢٢

تعليقات اجمالية
على خطبتى رئيس الحكومة

رؤساء الحكومات هم العنوان الرسمى لهيئة الحكومة جميعها . فمسئوليتهم دقيقة ومواقفهم حذرة يقظة تدل دلالة قاطعة على مقدار ما لأحدهم من كرامة وجرأة وثبات وتقدير للحقائق وبصر بعواقب الأمور

استعمل رئيس الحكومة صفة الجرأة الرسمية فى قوله الى حد أن كلامه جمع كل شىء هام . وكل معنى يصح أن يتناوله حر فى قوله ولكنه مسئول عما يقول .

يحدو بنا ذلك القول الى ذكر الكلمة المشهورة « لكل زمان دولة ورجال » فما عهدنا فى الماضى أن رؤساء حكومة مصر يخطبون باستقلال فى الرأي وبحرية وجرأة معقولة . وكان اذا خطب أحدهم فلا معدى له عن قول معروف مألوف فى حفل رسمى لأرضاء من يرى ارضاءهم فرضا عليه من أركان السلطات فى مصر . والا فهو عرضة للعزل . لا لأن العزل جائز فى حق رئيس وزارة . ولكنه الضعف يفعل بأصحابه اكثر مما يفعله شبح العزل المخوف . وكم أصيبت مصر من هذا الصنف بضياع حقوقها الشرعية قربانا لبقاء عشاق المناصب مناصبهم . فى يوم كانت رئاسة الوزارة غايات

لا وسائل ونتائج لا مقدمات. على هذه الدعامة الحمقاء ثبت الاحتلال وتقوى . وصار تلغراف اللورد غرانفيل القائل بأن حكام مصر اما أن يكونوا على رضى المعتمدين الانجليز واما أن يستقيلوا — شريعة فعلية وقاعدة لا يمكن الخروج عليها . وللورد ملنر فى تقريره عن ذلك المعنى فصل لا يزال صحيفة مقروءة من لعنات العهد الماضى فى مصر المحتلة من قديم وقبيل العهد الجديد فليرجع اليه من شاء

صارت بنا الايام الى زمن فيه رئيس الحكومة المسئول يخطب بكل جرأة وثبات. ولا شك فى أن أهل هذا الثبات وامثالهم هم اهل ذلك الاستقلال الجديد لا غيرهم. فكم فى البلاد من رجال لو ولوا الوزارة فى ذلك العهد لما تزحزحوا قيد شعرة عن عبادة من أنالوهم دسوت الوزارة وأجلسوهم عليها . وافهموا ان الذى جاء بهم الى دست الوزارة قادر فى كل لحظة على أن يرجعهم حيث كانوا . على هذا التقدير هم مضطرون الى البحث عما يرضى هذه اليد التى طوقت أعناقهم كرما ولو بالتفريط فيما استردت البلاد من استقلالها بقوة كفاحها !! وفيما للامة من حقوق ثابتة شرعية :

* * *

الخطبة الاولى

حوت الخطبة الأولى موضوعات قيمة لا نحصيها ولكن

نذكر منها أشياءهى في رأينا امام من ينكرون كل شيء الجديرة بالذكر فى تعليقات كهذه ليست مذهبية . ولا متحيزه . وانما هى للحق والصراحة وحدها

١ ـ الاعتراف بجهود الامة

لوان تروت باشا نسب كل الفضل فى هذا الدور العملي الى نفسه . لأنه رجله وسالك سبيله ومنتهز فرصته . لوجد من الناس من يقره ويؤمن على قوله . وكان يكتفى مادح نفسه ان يجد عدداً ولو صغيرا يقول له : لقد صدقت ! وفى هـذا كفاية له . ولكن الرجل لم يشأ ذالك بل ذكر الأمة ومجهوداتها فى تلك الساعة التى بلغ فيها التحزب مداه . وكل حزب منها يريد أن يهدم أخاه . قال « ثم نحيي بعد ذلك هذه الأمة الكريمة التى عرفت قدر نفسها واستمسكت بحقها وابت ان تنزل عما يوجبه عليها تاريخها الحافل بالعظائم . ويحتمه عليها ماضيها العظيم واظهرت من الحكمة وسداد الرأى ما اكسبها احترام الامم وجعلها جديرة بما تطمح اليه من المستقبل الزاهر . فانه اذا كان لأحد فضل فيما وصلنا اليه وفى ما ستصل اليه بعون الله وتأييد مليك البلاد فان الفضل فى الواقع للأمة ، جميعها ولما ابداه كل فرد منها كبيرا وصغيرا من صدق الوطنية وروح التضحية؟ »

فى هذا الموقف يعترف لسان الحكومة الرسمي ورأسها بما

كان للأمـة من مجهود. الشيء الذى لايود الانجليز سماعه. ويودون محوه من تاريخ مصر ومن عقول أهلها حتى لايعودوا الى مثله. وحتى لايدون رسميا فى تاريخ نهضة مصر صحيفة ثورة ناجحة فى أيام حكمهم لها

ماهو مجهود الامـة الذى امتدحه ثروت باشا؟ هو الثورة العظيمة التي شملت ارض وادى النيل. هو التضحية بهذه الارواح الزاهرة النبيلة، هو تضحية المـال فى سبيل انجاح قضية البلاد. هو تضحية العمل وتعطيل المصالح ولو عاد ذلك على البلد بالضرر المادى العظيم مادام فيه تحقيق للمطلب الاسمي، هو ما قامت به الأمة من عظيم الاعمال من يوم ان جد جدها للآن. ذلك هو معنى مجهـود الامة، افسره بذلك سواء ارضى ثروت باشا أم لم يرض، وسواء أقصده فى قوله أم لم يقصده، ولكنى لا أجد سبيلا يقصدها من يمتدح مجهود الامة غير هذه: فهو يريد ما اردت لا محالة

لو لم يكن فى مجهود هذه الامة الا انه رسم لحكامها طريقا سويا غير هذه الطرق العتيقة فى الايام الخوالي لكفاه فخرا. انهم يعترفون الان بوجود هذه الأمة بعد ان كانت هملا لاحساب لها عند الحكام المصريين والمحتلين. فقد اعترف بذلك رشدى باشا وعدلى باشا أولا. وعلى أثرهما ثروت باشا، ولم نر منهم من استبد.

لنفسه بالمدح والثناء ، وترك هذه الامة جانبا ، وتلك روح دستورية تؤاخي عهد الاستقلال الجديد في مصر بعد ذل اربعين عاما

* * *

٢ ـ ماهية الاستقلال الجديد

لم يأخذ ثروت باشا الزهو على حكمه حتى يسوغ له ان يعد هذا الاستقلال تاما او مشبعا آل مصر ، بل حدده بانه استقلال ناقص يحتاج الى الكمال على مر الايام ، وله فى خطبته فى هذا المعنى قول كثير فى غير موضع يرجع اليه من شاء ، واكتفى منه للتدليل بما يأتى

« ولم يبق علينا الا ان تقنع انجلترا ان ليس بها من حاجة الى التمسك بالضمانات التى تريد الاحتفاظ بها فتخطو بريطانيا خطوة أخرى بالاكتفاء بما لا يتنافى منها مع استقلالنا الشرعي »

انضم ثروت باشا الى الذين يقولون بان هذا الاستقلال ناقص ولكنه قانونى لأن انكلترا قد احتفظت بضمانات لا تتفق واستقلال البلاد الشرعى. التام انضم اليهم بقوة الحق أولا . ولأنه لا يريد ان يعطي شيئا جاء على يده غير قدره ، ولا ان يلبسه غير ثوبه ، ومن وافقك فقد كفاك مؤنة النقد

عند هذه النقطة من القول ترجع بي ذاكرتي حتما الي معرض الافكار يوم عرض مشروع ملنر على هذه الامة

لا أريد ان أقارن المشروع الجديد بمشروع ملنر لأنى لا أعلم أن متعلما فى مصر الآن يجهل الفرق بينهما ، ولكنى اريد ان اثبت حقيقة واقعة فى معرض القول

كان الرأى السائد فى مشروع لورد ملنر هو القبول ، لان فيه كلمتى الاستقلال ورفع الحماية ، وقد سلمت الامة بالضمانات يومئذ ولم يقف فى سبيل قبوله الا رجوع لورد ملنر عن المفاوضة فى التحفظات قبل المفاوضة الرسمية

اتخطى عمدا ما كان بين قطع المفاوضة الاولى مع ملنر وبين قطع المفاوضة الرسمية مع كرزن ، واذكر ان الافكار تطورت فى هذا الوقت تطورا يسر كل محب لمصر ، ولا ادلل علي ذلك باكثر من ان الذين كانوا قبلوا مشروع ملنر هم الذين لا يسلمون بان المشروع الجديد الذى رفع الحماية وأيد الاستقلال ،واعطى الامة برلمانا امامه الوزارة مسئولة ـ لا يحقق شيئا من رغبات هذه الامة

تطور كبير جدا ادرك الافكار فى مصر : فطن اليه قبل وقوعه لورد ملنر . فقد قال في آخر تقريره « وأن تأخير الاتفاق مع مصر علي هذه القواعد كارثه عظمى على انكلترا »

هذا التطور ادرك الحاكم والمحكوم معا على السواء . فرئيس الحكومة الحالى الذي كان ايضا ممن يرتأون قبول مشروع ملنر مع

التحفظات يصف مشروع الاستقلال الذى جاء بمساعيه بانه احوج مايكون الى مايتممه بعدم تشدد انكلترا في الضمانات التى تتعارض مع هذا الاستقلال الشرعي. والناقدون من الامة يرون هذا الرأي ايضا ولا نشك بعد ذلك فى أن الاتحاد سيقع فعلا فى الجهاد المستقبل لجعل استقلال مصر تاما كما أن الآراء متحدة الآن على نقصه وتلك مفخرة من مفاخر اليقظة المصرية نضيفها الى ماتقدم من مفاخرها.

ارانى بعد ذلك قد صورت اختلاف نظر الامة فى مختلف المشاريع السياسية بما يشرفها وبما هى جديرة به غير ملتفت الى شرح نظرية يقول بها بعضهم . هى نظرية الهدم والانانية وملخصها ان المعارضة القائمة فى وجه مشروع الاستقلال الجديد هى معارضة للاشخاص لا للمشروع. وان هذا المشروع لو جاء على يد حضرات المعارضين لتاهوا عجبا ولقبلته الامة مرتاحة

أن الامة التى تقبل مشروعا بعينه على يد رجل ولا تقبل المشروع نفسه على يد آخر تطعن نفسها طعنة نجلاء من حيث لا تقصد. لأن الصالح العام غير العاطفة وحكم العقل غير حكم الهوى . ولكن الذنب فى ذلك ليس ذنب الامة . السبب فى هذا هو التشويش غير المعقول . هو هذه الاقلام التى رأت أن تقود هذا السواد الاعظم الفطري الى واد من الشك والحيرة لحاجة فى

٣ - المعارضة

تناول رئيس الحكومة المعارضة بقول جذاب نرجوا أن يكون هو مذهبه الظاهر والباطن . قال

« انى لا اكره المعارضة بل اذا انعدمت فانى اعمل على خلقها لما لها من نفع وفائدة فى الوصول الى الحقيقة وتمحيص كل امر على اكمل وجه . ولكنى اريد المعارضة الشريفة التى تترنع عن الاعتبارات الشخصية ولا تتنزل الى اختلاق الاكاذيب والعمل على النيل من الخصم بكل وسيلة والنظر الى كل عمل من اعماله بمنظار البغضاء والعداوة الخ . . . . »

لاأحد ينازع رئيس الحكومة فى أن المعارضة التى وصفها بانها شريفة تعمل للفائدة العامة جزلة الفوائد جمة الاحسان ولو كرهت حينا.وامامنا عرض مشروع ملنر . فقد كان فى مصر من عارضه . وقام فى وجهه مبينا معايبه ونقصه مما كان سببا من اسباب يقظة الرأى العام بعد انتهاء الدور الاول من المفاوضة . نعم كان الرافضون كمية قليلة العدد ولكن كانت فائدة معارضتهم محسة وظاهرة

ان النوع الثاني الذى سماه دولته المعارضة الحمقاء موجود كثيراً. لا لأنه يقع حتما على مسألةعامة للخير العام المحض ولكن

قـد يكون للعمل علي انتقال الحـكم من حزب. الى حزب آخر. أو للرغبة فى أن يكون خير البلاد على ايد دون اخرى

هذا النوع من المعارضة تبيحه الحزبية المغرمة بالحـكم اذا ما اسـتعصى عليها نيـل دسـوت المناصب من طرق اخرى انها تسلك طريق الـكيد لخصومها وقتئـذ. وما كانت زيارة مسـتر سوان واخوانه للقطار المصرى بغير رضاء من حكومة انكلترا الا فتح باب للمناواة والطعن على الحـكومة الانجليزية ظهر ذلك يوم مناقشة البرلمان الانجليزى فى التصريح لمصر. فقد وصف بعض الاعضاء بكامل الصراحة عمل الحكومة الانجليزية في مصر بأنه وحشية لا تعرفها المدنية الاوربية. وليس اشنع من ذلك التعبير شيء في نظر حكومة البلاد. وليس اقسى منه علي سمعها

فوجود الاحزاب التي تحصر همها فى مناواة خصومها موجود فى غير بلدنا. ولم نجـد له سببا الا الغـرام بالمناصب أو الاثرة والانانيـة أو الذهاب فى الـكيـد الى مـداه. فاذا ما أرادت الحـكومات أن تمحى هـذه المعارضة فانها غـير قادرة الا اذا تركت مناصبها أو اذا الاحزاب عدلت نفسها بنفسها. فالنزعات الحزبية ايسر ماتكون وجودا ولـكنها أعسر ماتكون زوالا

من الطبيعي فى دور انتقال كهذا ان نرى فيـه مانري من الحزبيـة وتضارب الآراء واختـلاف المنـازع على الاختلاف

في رئاسة الاشخاص . والزمان وحده كفيل برد كل شيء الى نصابه وضبط كل عمل نظنه الآن جامحا . فأثر الزمان فى التحول والانتقال دونه كل اثر فاما الزبد فيذهب جفاء وان ماينفع الناس فيمكث فى الارض

* * *

أما ماعدا ذلك مما جاء فى خطبة رئيس الحكومه فلانعلق عليه بشيء لأنه بين حقائق ثابتة كالقسم الخاص بشرح تاريخ مصر السياسى من يوم اعلان الحماية الى يوم الغائها قانونا . وأما وعوذ رسمية بالغاء مثل الاحكام العرفية : والرجوع بالبلد الى حالتها العادية الهادئة حتى يتيسر للناس التفكير فى مستقبل قادمين عليه بأن تكون الانتخابات حرة من كل مؤثر حكومى . والتعليق على مثل هذه الاشياء ليس موضعه الرسائل . بل الصحف السياسية . لأنها أشياء مرهونة بأوقاتها لاندرى كيف يتصرف فى تحقيقها الزمان . وكل مانقوله هنا أنها وعود سجلت على دولة رئيس الحكومة

* * *

الخطبة الثانية

خطبة رئيس الحكومة الثانيه خاصة بالدستور ولجنته داقع فيها أوضح دفاع عما رماه به خصومه السياسيون

أهم مايستوقف أنظارنا فى هذه الخطبة هو وضع دستور البلاد بواسطة لجنة من علماء الأمة وسراتها دون السماح بعقد جمعية وطنية .

أن من المسلم به أن الاوضاع تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة والحالات المختلفة التى يمر بها العالم . فقد يكون لامعدى للخلف عن الاقتداء بالسلف فى كل أوضاعهم وقوانينهم وقد يكون قانون السالفين نكبة على الخالفين اذا هم استمسكوا به ولم يتصرفوا فيه بشىء

نقدس نحن الجمعيات الوطنية التى ماظهرت فى بلاد الا وكانت ثوب النعمة السابغة والحرية بأوسع معانيها المشروعة . وسيادة القومية فى أشرف درجات سيادتها . وعلو كلمة الأمة على كلمة خصومها علواً كبيراً

هذه منزلة الجمعية الوطنية عندنا بوجه عام أما رئيس الوزارة فقد قدّم بين دفاعه عن اهمالها عمدا والنزوع الى تأليف لجنة بالاختيار الحكومى — أربعة أدلة

الأول — الاحصاء الذى قال فيه أن الدول التى وضعت دساتيرها بواسطة جمعية وطنية أقل عدداً من التى وضعت دساتيرها الحكومات والملوك .

الثانى — أن الواقع المصرى فى وضع القوانين هو ان

صاحب العرش هو الذى يضعها واستدل على ذلك بالقانون الخاص بمجلس الوزراء وبالقوانين النيابية لمجلس شورى النواب والجمعية العمومية والجمعية التشريعية

الثالث ـ ما كان من النص الصريح فى خطاب جلالة الملك لرئيس الوزارة بقبول تأليفها بأن تتولى الحكومة وضع الدستور الجديد للبلاد .

الرابع ـ قال فيه مانصه :

« انهم يقولون ان الجمعية الوطنيـة هي الوسيلة الوحيـدة للوقوف على رغبات الأمة وحاجاتها وأخشى ان أقول فى هـذا انه حق يراد به باطـل ذلك لأنه حتى مع التسليم جـدلا بأن المبادئ العامة فى مصر تسمح بأن مثل هذا العمل تتولاه جمعية وطنية فان هنالك أشخاصا يعمـلون من زمن على ترويج سـوء الظن بالحكومة وعلى التقليل من اهمية ماوصلت اليه للبـلاد وعلى التشكيك فى ما نحن عليه قادمون بحيث اذا انعقدت جمعية وطنيـة نـاذت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمـل فيها الى معارضة وتهويش وتعطيل تمتنع معه كل نتيجة صالحـة بل يخشى أن ينقلب وبالا على البلاد . . . الخ »

هذه أدلة ساقها رئيس الحكومة على صحة الميل عن طريق الجمعية الوطنية الى طريق اللجنة الخاصة ...

لا يهمنا فى معرض البحث ثلاثة الأدلة الاولى . فلقد يقوم حولها النقض والاثبات . وقد يقال فيها ان شريعة الماضى لا يصح ان تكون شريعة هذه الايام . ولا ان تكون حجة علينا ان وضعت لبعض الأمم دساتيرها الملوك والحكومات وقد يقال عكس ذلك من أن شريعة ماقبلنا شريعة لنا . وكل يؤيد مذهبه ويبرهن على رأيه

نترك ثلاثة هذه الادلة . ونلقي نظرة علي الدليل الرابع الذي يتعلق مباشرة باشياء محلية واقعة رآها رئيس الحكومة مانعة عقد جمعية وطنية لامانحة

اسلفنا في صدر هذه الرسالة وفي غير موضع منها أن الامة هى صاحبة الفضل وحدها في حركة استقلالها . ولما كانت سنة التطورات فى العالم ان يظهر وسط المعمعة رجال نابهون هم القادة والزعماء مهمتهم فى الغالب ارشاد وايقاظ . وتنظيم للصفوف واتقاء لمواضع الزلل ـ لما كان ذلك سنة كونية لم تشذ مصر في نهضتها عن هذه السنة فقد ظهر فيها رجال شادوا بذكر الذكاء المصرى ومثلوا مصر في عملهم احسن تمثيل . وكتبوا لها صحائف من الفخر خالدة

مر دور النهضة الاولى . دور وضع النواة الصالحة فى الارض الخصبة فاثمرت وآتت اكلها بعد قليل وجاء بعده دور المفاوضة

الرسمية التى انتهت بما عرفتـه وسجلته في صحائفها مصر . ثم جاء هذا الدور الاخير الذي يرتبط نجاحه بنجاح النهضة المصرية الاولى وبقطع المفاوضة الرسمية باباء وكرامة وكان رجله الذي عرف كيف ينتهز الفرص المناسبة للسياسة الفعالة هو ثروت باشا

جاء ثروت باشا باستقلال وسيادة في ظروف فيها استحكمت حلقات الانقسام الشعبي القائم أساسه علي الزعامة والاشخاص اكثر من قيامه على أى شيء آخر . رأى ثروت باشا أن خصومه أقوياء . وهم في البلد منهم . لهم من المكانة فى بعض الرأى العام مايبيح لهـم أن ينطقوا دائمـاً باسمـه ويعبروا عن آرائه . لهم حركات ظاهرة فى كل شيء بواسطة الطلبة وهم العرق النابض دائما . خشي الرجـل أن يترك الامر يخرج من يده الى جمعيـة وطنية تسود فيها آراء خصومه السياسيين . وهنالك يفسدون عليه عمله ويقطعون عليه الطريق فلا يتمم دوره كما أتم غـيره شوطـه . وهو مملوء اعتقادا بأن فى عمله الخير كـل الخير . ولا يعلم الا الله ماذا تـكون النتيجة بعدئذ

لهذا مال الرجل الى تاليف لجنة تضع الدستور بدل جمعية وطنية مختارة من اكبر العناصر شأناً وعقلا وأخـلاقا بل وتطرفا معقولا . اعتقادا منه بأن ذلك هو الذى يمكنه من أن يجرى فى عمله الذى أخذه على عاتقه الى مداه كما جرى زعماء النهضة وكما

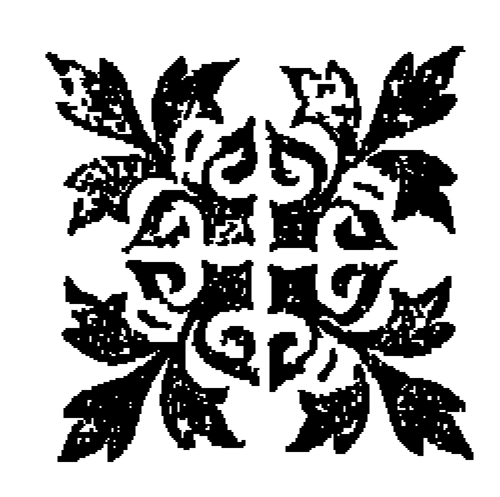
جرت المفاوضة الرسمية الى قطعها الباب الشريف

هذا مايؤخذ من معنى تلك النبذة في دليله الرابع الذى أثبتناه حرفياً . فما قدمته من الشرح هو اظهار لها وكشف لمعناها

هذه الفكرة التي أنزلت ثروت باشا علي حكمها هى فكرة حزبية ظاهرة . وما قامت الاحزاب فى العالم ولا تنافست فى مختلف الاساليب الا لاعتقاد كل حزب انه الانضج فكرة والاسلم عاقبة والأولي بأن تسود آراؤه ونزعاته

اذا حاولنا قتل هذه الفكرة فلنقتلها من العالم الذي سبقنا بها قبل أن نقتلع أصولها من مصر . والا فهي ثابتة بل نامية ما اختلفت الانظار فى سبيل الخير العام

انتهى الجزء الاول
ويليه الجزء الثانى ان شاء الله



صحيفة

صحيفة

---

٨٩ الرسميات الاستقلالية

---


١١١ الخطب السياسية لرئيس الحكومة المصرية


صحيفة

الصواب والخطأ

حاولنا جهدنا فى ان تسلم هذه الرسالة من الأغلاط المطبعية ولكن ند عن حرصنا بعض اغلاط يدركها القاريء بسهولة اهمها ما يأتى

ص	سطر	الخطأ	الصواب
٩	٢	فى عهود ثلاث	فى عهود ثلاثة
١٤٢	٤	للامة	الامة
١٤٤	٥	آل مصر	آمال مصر






Bibliotheca Alexandrina
02444678